تحقيقُ كِتابِ: شَرْحِ اللُّمَعِ فِي النَّحْوِ لأبي الحسين أحمد بن عبد اللّه بن أحمد المهاباذي

(من أول باب: الموصول والصلة إلى آخر الكتاب)

تحقيق ودراسة:

د/ فهد بن علي السديس

أستاذ النحو والصرف المساعد في كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم

تحقيق كِتَابِ: شَرِح اللُّمَعِ فِي النَّحْوِ، للمهاباذي، من: اللوح الخامس والأربعين بعد المائة إلى نهاية اللوح الثامن والخمسين بعد المائة.

فهد بن علي السديس

كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم- السعودية.

البريد الالكتروني:Abo.ali3@hotmail.com

الملخص:

يتناول البحث تحقيق الجزء الأخير من كِتَابِ: شَرِح اللُّمَعِ فِي النَّحْوِ، الذي أملاه: أبو الحسين أحمد بن عبد الله المهاباذي (من علماء القرن الخامس الهجري) من: باب الموصول والصلة إلى آخر الكتاب.

وقد كانت أبرز الخطوات التي قمت بها لخدمة النص: القيام بتوثيق نسبة الكتاب للمؤلف، ووصف النسخة الخطية، وإثبات النص المحقق وفقا للقواعد الإملائية، وتنظيم مادة النص بوضع الفواصل والفقرات لفهم النص، وتخريج الأقوال النحوية من كتب أصحابها ما أمكن، وكتابة الآيات بالرسم العثماني، وتخريج القراءات والشواهد الشعرية ونسبتها لأصحابها، والتعليق على كثير من المسائل التي تحتاج إلى تعليق. وتكمن أهمية الموضوع في قيمة الكتاب العلمية والآراء النحوية المبثوثة فيه، ومكانة مؤلفه. يهدف البحث إلى إخراج هذا الجزء من الكتاب بصورة أفضل مما هو عليه، إذ هو من المصادر المهمة في النحو والصرف. وقد اعتمد الباحث المنهج التاريخي في الجزء المتعلق بالتعريف بالمهاباذي وسيرته، والمنهج التحليلي النقدي في معالجة مادة البحث. من أهم نتائج البحث: أن المهاباذي له مكانة علمية كبيرة بين

النحاة، وأنه ليس له منهج ثابت في شرحه، وأن آراءه جاءت موافقة لآراء المدرسة البصرية في الغالب الأعم.

الكلمات المفتاحية: المهاباذي، الموصول والصلة، الخطاب، الحكاية، النون الثقيلة والخفيفة. ألفات القطع والوصل، الإمالة.

Investigating a book Entitled:“Sharh al-llumae fi-l nahw” (Explanation of the Pearls in Syntax), by al-Mahabadhi, from Lawh[1] number one hundred forty-fifth to the end of the Lawh number one hundred and fifty-eighth

Fahd bin Ali Al-Sudais.

Faculty of Arabic Language and Social Studies, Qassim University - Saudi Arabia.

Email:abo.ali3@hotmail.com

Abstract:

The research deals with the investigation of the last part of the book “Sharh al-llumae fi-l nahw” (Explanation of the Pearls in Syntax), which was dictated by Abu Al-Hussein Ahmad Ibn Abdullah Al-Mahabadhi (he belongs to the scholars of the fifth century A.H), from the chapter on ‘al-mawsool was -silah’ [conjunctions and relative clauses] to the end of the book. The most prominent steps taken to serve the text include documenting the book's attribution to the author, describing the written copy, confirming the verified text according to the orthographic rules, organizing the text material by placing commas and paragraphs to understand the text, extracting grammatical sayings from the books of their owners as possible, writing verses in the Ottoman drawing, extracting recitations and poetic evidences and attributing them to their owners, and commenting on many issues that need comments.The research aims to reproduce this part of the

[1] It refers to the number of both the right and left pages in a manuscript

book in a better way than it is, as it is one of the important sources in Syntax and Morphology.

The importance of the topic lies in the academic value of the book, the grammatical opinions expressed in it, and the stature of its author. The study adopts the historical method in the part related to introducing al-Mahabadhi and his biography, and the analytical and critical approach in dealing with the research material.

One of the most important conclusions of the study is that Al-Mahabadhi has a great scholarly position among grammarians as he has not had a fixed methodology in his explanation, and that his opinions come in agreement with the views of the Basra school in most cases.

Keywords: al-mhabadhi, al-mawasool and al-silaat, al-khitaab, al-hikaya, al-noon al-thaqeelahwa al-khafeefah,alifaat al-qat' wa al-wasl, and imaalah.

المقدمة

الحمد لله الذي افتتح بالحمد كتابه، وجعله آخر دعاء أهل الجنة، فقال جلّ ثناؤه: ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله الطَّيبين، وبعد:

فإن علم النحو دعامة العلوم العربية، وقانونها الأعلى، منه تستمد العون، وتستلهم القصد، وترجع إليه في جليل مسائلها، وفروع تشريعها؛ ولن تجد علماً منها يستقل بنفسه عن النحو، أو يستغني عن معونته، أو يسير بغير نوره وهداه.

والعلوم النقلية – على عظيم شأنها ومكانتها – لا سبيل إلى استخلاص حقائقها، والنفاذ إلى أسرارها، بغير هذا العلم الجليل؛ إذ لا يمكن لنا أن ندرك كلام الله تعالى، ونفهم دقائق التفسير، وأحاديث الرسولﷺ ، وأصول العقائد، وأدلة الأحكام، وما يتبع ذلك من مسائل فقهية، وبحوث شرعية مختلفة إلا بإلهام النحو وإرشاده، فالنحو ولا غرو وسيلة المستعرب، وسلاح اللغوي، وعماد البلاغيّ، وأداة المشرّع والمجتهد، والمدخل إلى العلوم العربية والإسلامية جميعًا.

والنحو ميزان العربية، والقانون الذي تُحكَم به في كل صورة من صورها، وقد جمع العباقرة من أسلافنا أصوله من خلال استقرائهم لكلام العرب، وأثبتوا قواعده من خلال السماع والمشافهة والرحلة إلى البوادي، ورفعوا بنيانه

شامخًا؛ صيانة منهم لِلُغة القرآن الخالدة أن تمسها رطانة العجمة أو يدخل إليها التحريف.[1]

وليس من شك أن التراث النحوي الذي تركه أسلافنا نفيس غاية النفاسة، ومن هذا التراث الكتابُ الذي أنا بصدد تحقيق جزء منه، ألا وهو كتاب: شَرح اللُّمَع فِي النَّحْوِ – من أول باب الموصول والصلة إلى آخر الكتاب– والذي أملاه: أبو الحسين أحمد بن عبد الله بن أحمد المهاباذي، فهذا الكتاب– وإن حُقِّق من قبل– إلا أنه ما زال بحاجة ماسة إلى مزيد عناية واستدراك لما فات من حققه سابقا – كتب الله أجور السابقين واللاحقين–، وهذا ما أحاوله في الجزء المخصص لدراستي، والله الموفق.

(١)منقول بتصرف من مقدمة الأستاذ : عباس حسن في كتابه النحو الوافي (١/ ١).

الدراسات السابقة:

حُقّقَ شرح المهاباذي في رسالتين علميتين لنيل درجة التخصص (الماجستير) من كلية الآداب بالجامعة التونسية عام ١٩٧٤م: على يد كل من: الباحث رضا المعالج، والذي حقق من أول الكتاب إلى باب عطف النسق. والرسالة الأخرى: للباحث عبد المجيد العكريمي، وقد حقق من: باب (كم) إلى آخر الكتاب.

وقد يّسّر الله تعالى لي الحصول على الرسالة التي تشتمل على الجزء الذي أقوم بتحقيقه، وتقع في مائة وخمس عشرة صفحة بفهارسها، وهي مكتوبة بالآلة الكاتبة، وقد اطلعت على العمل الذي قام به الباحث – غفر الله لنا وله – فتبين لي أنّ الكتاب لم يخدم حق الخدمة، وأن الحاجة ماسة لإعادة تحقيق الشرح.

وأبرز الملاحظات على جزء الدراسة الذي قام به الباحث – في الجزء المقابل لما أحققه –: أن المحقق لم يخدم النصَ المحَقَقَ بأكثرَ من كتابة النص المخطوط، وعزو الآيات القرآنية لسورها، والشواهد الشعرية لمصادرها، والترجمة لبعض الأعلام، فضلا عن القراءة الخاطئة لنصوص بعض المواضع وعدم الاهتمام باستقامة سياقاتها. إضافة إلى أنه لم يناقش مسألة! ولم يُعرِّف مصطلحا! ولم يعزُ من الأقوال النحوية التي نقلها المهاباذي عن أئمة النحو المتقدمين كسيبويه والسيرافي والزجاج وغيرهم موضعا، ولم يبين موضع الشاهد من الأبيات الشعرية التي قام بعزوها! ولم يتعرض للقراءات القرآنية المذكورة بالشرح والتخريج من مظانها! أو الإشارة إلى تواترها أو شذوذها! وكأن الغاية القصوى للمحقق من تحقيقه هي: إخراج النص مكتوبا بعد أن كان مخطوطا فحسب! وهذه المآخذ والنواقص مما لا يغتفر في

الرسائل العلمية، ومن هنا أرى أن الحاجة ملحة لإعادة دراسة الكتاب وتحقيقه للوقوف على قيمته العلمية والاستفادة منه حق الاستفادة.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم اختيار هذا الجزء من الكتاب لكونه هو الجزء الوحيد الذي لم تتم إعادة تحقيقه، حيث قام مجموعة من الباحثين بإعادة تحقيق أجزاء من الكتاب، وقد عرضت الأمر على شيخنا أ.د. فريد بن عبد العزيز الزامل بارك الله فيه، فاقترح علي أن أشاركه في تحقيق جزء الكتاب المذكور، وقد حقق شيخنا جزءا منه، من أول الكتاب إلى نهاية باب الأفعال[1]، ويعمل اليوم وفقه الله على تحقيق الكتاب كلّه. كما حقق زميلنا الدكتور: زكريا بن سليمان الخليفة التميمي: بَابَ حُرُوفِ الْجَرِّ.[2] وبقي هذا الجزء فقمت بتحقيقه تتميما للعمل وإكمالا لما بدأه الزملاء الفضلاء.

إجراءات البحث:

سلكتُ في سبيل تحقيق نص كتاب: (شرح اللمع في النحو) المسالك الآتية:

- إثبات النص من النسخة الخطية الوحيدة وفقا للقواعد الإملائية المتَّبَعة.
- تصحيحُ الكلمات التي أخطأ الناسخ في كتابتها في صلب المتن ووضعها بين معكوفتين، والإشارة في الحاشية لمحل الخطأ.

(١) مقبول للنشر في مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية: ٢٠١٧ م.

(٢) منشور في مجلة جامعة الطائف للعلوم الإنسانية- المجلد الخامس- العدد:١٨- يناير:٢٠١٩م

- تنظيم مادة النص، بوضع النقط والفواصل والفقرات وعلامات الترقيم اللازمة، خدمة للنص وتيسيرا على متناوله.

- كتابة الشواهد القرآنية التي أوردها المصنف بالرسم العثماني مع عزو كل موضع لسورته ورقم آيته.

- تخريج القراءات القرآنية التي ذكرها الشارح، ونسبتها لأصحابها، مع الإشارة إلى تواترها أو شذوذها، وتوثيق ذلك من كتب القراءات المعتمدة، إضافة إلى التنبيه على بعض الاستدراكات على المؤلف في بعض القراءات التي ذكرها.

- تخريج النصوص والأقوال النحوية من كتب أصحابها ما أمكن.

- عزو الأبيات الشعرية إلى أصحابها وتوثيقها من كتب النحو والشواهد، مع العناية بشرح غريب ألفاظها.

- بيان معاني كلمات الغريب الواردة في الجزء المحقق مما يحتاج إلى شرح وتوضيح.

- التعليق على كثير من المسائل التي تحتاج إلى تعليق.

- الترجمة الموجزة للأعلام الواردة في النص مع ذكر مصادر ترجمتهم.

- الإشارة إلى نهايات ألواح المخطوط في القدر المدروس.

- وضع الكلمات التي أصابتها الرطوبة أو الطمس بين معكوفتين، مع محاولة التعرف عليها بالقرائن المتاحة، وقد تم والحمد لله التعرف على جميعها في القدر المدروس.

خطة البحث

لقد قسمت البحث إلى: مقدمة، وتمهيد، وستة مباحث هي عماد البحث، وخاتمة تشتمل على أبرز النتائج ثم الفهرس.

أولا: المقدمة وتشتمل على ملخص البحث والدراسات السابقة وإجراءات البحث وخطته.

ثانيا: التمهيد: ويشتمل على مبحثين: هما:

المبحث الأول: التعريف بالشارح – شيوخه – وفاته.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب اللمع وبشرح المهاباذي له ووصف النسخة الخطية، ويشتمل على المطالب الآتية: وصف النسخة الخطية، ومنهج الشارح ومصادره، وشواهده، ومكانته وقيمته العلمية، والمآخذ التي على الكتاب.

ثالثا: المباحث الستة المحققة وهي: باب الموصول والصلة، باب الخطاب، باب الحكاية، باب ألفات القطع والوصل، باب النونين الثقيلة والخفيفة، باب الإمالة.

التمهيد وفيه مبحثان

المبحث الأول: التعريف بالشارح – شيوخه – وفاته.

هو: أبو الحسين أحمد بن عبد الله بن أحمد المهاباذي، النحوي الضرير، أول من ترجم له ياقوت الحموي، وجاءت ترجمته للمؤلف مختصرة غاية الاختصار، فجملة ما قاله ياقوت عنه إنه: "أحمد بن عبد الله المهاباذي، النحوي الضرير، من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني، له شرح كتاب اللمع".[١] وكلٌ من ترجم للمهاباذي بعد ياقوت اعتمد على ترجمته [٢]؛ ولم يزد شيئا على ما قاله.

وفي معجم البلدان ذكر الحمويُ المؤلفَ عندما تكلم على مهاباذ، قال:" قرية مشهورة بين قم وأصفهان[٣] ينسب إليها أحمد بن عبد الله المهاباذي النحوي، مصنف شرح اللمع، أخذه عن عبد القاهر الجرجاني".[٤]

وقد أطلت البحث في كتب التراجم وأخبار النحويين والتي هي مظنة ذكر شيء من خبره، فلم أعثر على شيء من سيرته غير هذا، فلا أعلم على التحديد متى وُلد، ولا متى تُوفي بالضبط، ولا عن حياته رحمه الله شيئا.

---

(١) ينظر: معجم الأدباء (٣٧٥/١)، والوافي بالوفيات (٧/ ٧٥)، سلم الوصول إلى طبقات الفحول (١/ ١٦٢).

(٢) ينظر: معجم البلدان:(٨/ ٢٠٤)، ونكث الهميان في نكت العميان (ص: ٨٦)، وبغية الوعاة:(١/ ٣٢٠)، وكشف الظنون: (٢/ ١٥٦٣)، وروضات الجنات:(٥/ ٩٠)، والأعلام (١/ ١٥٨)، معجم المؤلفين (١/ ٣٠١).

(٣) قرية بين قم وأصفهان، تسمى اليوم مهاباد بإيران، ينظر: معجم البلدان: ٥)/٢٢٩).

(٤) معجم البلدان: ٥)/٢٢٩).

شيوخه:

أبرز شيوخ المهاباذي شيخه عبد القاهر الجرجاني (٤٧١ هـ)، ذكره ياقوت كما سبق، ونصّ المهاباذي على تتلمذه عليه، حيث قال وهو يتحدث عن إسكان ياء الإضافة في كلمة: ﴿ وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي ﴾:" وقال شيخنا عبد القاهر: عندي أن هذا لا يقبُح كل القبح".[١] كما ذكره صاحب كتاب روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات في تلاميذ عبد القاهر.[٢] وقال الحموي مصرحا:" مصنف شرح اللمع، أخذه عن عبد القاهر الجرجاني".[٣] وقال محقق كتاب المفتاح في الصرف لعبد القاهر: "ومن تلاميذه: ....، وأحمد بن عبد الله المهاباذي الضرير صاحب شرح: اللمع لابن جني".[٤]

وفاته:

لم تسعفني المصادر في الوقوف على تاريخ محدد لوفاة المهاباذي – رحمه الله–، وقد ذكر صاحب هدية العارفين أن وفاته في حدود سنة خمسمائة من الهجرة [٥]، بينما ذكر صاحب الأعلام أن وفاته بعد إحدى وسبعين وأربعمائة [٦] ، ويغلب على ظن الباحث أن الرجلين اعتمدا على تاريخ وفاة شيخه عبد القاهر (٤٧١ هـ)، واتخذا من ذلك التاريخ زمنا لتوقع سنة وفاته، ولا دليل على ما ذكراه يرد ما في النفس من تساؤلات.

---

(١) ينظر اللوح:(١٥٤).
(٢) روضات الجنات:(٥/ ٨٦).
(٣) معجم البلدان ٥)/٢٢٩).
(٤) المفتاح في الصرف (ص: ٧).
(٥) هدية العارفين (١/ ٨١).
(٦) الأعلام للزركلي (١/ ١٥٨).

المبحث الثاني: التعريف بكتاب اللمع وبشرح المهاباذي له ووصف النسخة الخطية.

كتاب اللمع: ترك أبو الفتح ابن جني رحمه الله ثروة تأليفية ذات قيمة علمية عظيمة في النحو والتصريف واللغة والعروض والقراءات، ومن هذه الثروة كتاب: اللمع في النحو، الذي جمع فيه صاحبه بين النحو والتصريف[1]، وقد وجد هذا الكتاب اهتمامًا بالغًا لدى كثير من علماء العربية، فقد تناول العلماء كتاب اللمع لابن جنى بالشرح والاختصار، فربى ما ألفوه على أكثر من عشرين مؤَّلَّفا، من أبرزها : شرح أبي القاسم الثمانيني النحوي (٤٤٢ هـ)، وشرح أبي نصر الفارقي (٤٨٢ هـ) ، وشرح المهاباذي الذي بين أيدينا والذي يعدّ الشرَحَ الثالث للُّمع، وشرح الحسن بن علي الطائي (٤٩٨ هـ) وغيرها. [2]

شرح المهاباذي:

يقع الشرح كاملا في مائة وثمانية وخمسين لوحا، والقدر الذي أحققه يقع في اثني عشر لوحا وربع اللوح.

توثيق نسبة الكتاب:

كّلّ من ترجم للمهاباذي ذكر أن له شرحا على اللّمع لابن جني، كما تبين في ترجمته، والمخطوط الذي بين أيدينا هو ذلك الشرح، ويشهد لصحة

(١) لم يشمل التصريف في كتاب اللمع سوى ستة أبواب هي: باب جمع التكسير، وباب النسب، وباب التصغير، وباب ألفات القطع وألفات الوصل، وباب الخطاب، وباب الإمالة، وشمل النحو باقيها. ينظر: مقدمة توجيه اللمع د/ فايز دياب (ص: ١٢).

(٢) ينظر: مقدمة توجيه اللمع د/ فايز دياب (ص: ١٦).

ذلك: ما جاء في صفحة العنوان: (كتاب شرح اللمع في النحو، إملاء الشيخ الجليل أبي الحسين أحمد بن عبد الله بن أحمد المهاباذي). ومما يشهد أيضا لصحة نسبة الكتاب للمهاباذي: النقول المتعددة التي نقلها كثير من المصنفين بعد زمن الشارح من نصوص وآراء، فقد وُجِدَت مبثوثة في هذا الشرح، ومن أبرز تلك النقول ما نقله أبو حيان عنه في ارتشاف الضرب في مواضع متعددة، يقول عند الحديث على همزة الوصل في: اسم :" ومن قال: سِمٌ بكسر السين فزعم المهاباذي: أنه عند من قال ذلك أنه من سمى يسمي سميا، كسرت السين ليدل على أن المحذوف ياء".(١)، وقال أبو حيان أيضا:" وقال المهاباذي في شرح اللمع: لا يكون الاستثناء إلا من الجملة التي تليه".(٢) كما صرح أبو حيان بالنقل عنه في باب الإمالة(٣) وباب المفعول الذي لم يسم فاعله(٤) وباب الحروف المتفق عليها (٥) وغيرها، وممن نقل عنه أيضا السيوطي في الهمع حيث يقول: "وَقَالَ المهاباذي: إِذا دخلت همزَة الِاسْتِفْهَام على همزَة الْوَصْل حذفت إِلَّا أَن تكون مَفْتُوحَة كَالَّتِي مَعَ لَام التَّعْرِيف وأيمن وأيم فَإِنَّهَا تثبت ألفا فِي هَذِه الثَّلَاثَة".(٦).

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (١/ ٢٥١)، وهذا الكلام موجود في اللوح (١٥٣).

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٣/ ١٥٢١).

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٢/ ٥٣٤)، والكلام موجود في اللوح (١٥٨).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٣/ ١٣٣٩).

(٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٤/ ١٩٨٩).

(٦) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٣/ ٤٤٦)، وهذا الكلام موجود في اللوح (١٥١).

منهج الشارح:

الفاحص لكتاب: شرح اللُّمع يلحظ دون أدنى عناء أن الشارح رحمه الله لم يلتزم منهجا ثابتا في تناول متن اللمع، فهو يطيل في الشرح تارة، كما فعل في باب ألفات القطع والوصل التي ذكر منها اثنين وعشرين نوعا، يذكر رقم النوع مع بعضها ويترك البعض الآخر دون إشارة، وفي مواضع أخرى من الشرح يكاد يكتفي بما جاء في اللمع، كما هو الحال في باب الخطاب الذي ذكره في ثمانية أسطر. ومما يلحظ بجلاء عدم اعتناء المهاباذي بنصّ كتاب اللمع وإثباته كاملا، ومن ذلك مثلا قوله في باب الموصول والصلة:" فالذي وبابه لا يكون إلا موصولا". علما بأن ابن جني قد فصلها وعددها(١)، وكذا شأنه مع الشواهد التي ذكرها ابن جني، لا يعول عليها المؤلف كثيرا، فقد يثبت بعضها ويُغفِل البعض الآخر، وذلك مثل إغفاله للشاهد القرآني ﴿ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ ﴾ [الأعراف: ٢٢] في باب الخطاب، وهو مذكور في اللمع(٢).كما أنه لا يهتم بترتيب الأبواب وفق نسق اللمع فقد يقدم ويؤخر، وتراه مرة يمزج شرحه بمتن اللمع، وأخرى ينص عليه ويقول: قال أبو الفتح، وقد يضيف إلى الشرح مناقشة بعض المسائل، وقد يَرَدُّ على من قبله ويخالفه الرأي، ومن ذلك مثلا مناقشته للمبرد ورده عليه في باب

(١) قال ابن جني في اللمع: "فالأسماء الموصولة الَّذِي وَالَّتِي وتثنيتهما اللَّذَان واللتان وَفِي الْجَرّ وَالنّصب اللَّذين واللتين وَجمع الَّذِي الَّذين بِالْيَاءِ فِي كل حَال والألى وَجمع الَّتِي اللَّاتِي واللائي واللاء وَجمع اللَّاتِي اللواتي". اللمع في العربية لابن جني (ص: ١٨٨).

(٢) ينظر: اللمع في العربية لابن جني (ص: ٢٣٨).

إمالة ما بعده حرف استعلاء مثل: مناشيط:" وقد أمال بعض العرب هذا الذي أنكر إمالته، وحكاه سيبويه".

مصادره

بالتأمل في كتاب: شرح اللمع للمهاباذي نستطيع وبوضوح التعرف على المصادر التي استقى منها الشارح مادة كتابه العلمية، فقد كان رحمه الله يشير إلى من روى عنهم أو نقل من كتبهم أو استعان بآرائهم المثبوتة في كتب غيرهم، فقد صرح بالنقل عن شيخ العربية سيبويه- وينعته في بعض نقوله بصاحب الكتاب، كما نقل عن الأخفش وينعته بأبي الحسن، وأبي العباس المبرد، وعن الكسائي، وعن شيخه عبد القاهر، وهو أكثر من نقل عنه.

ونقله عن شيخه عبد القاهر له طرائق: الأولى: تصريحه بالنقل عنه فيقول: "وقالَ شيخنا عبدُ القاهِرِ ". والثانية: تراه حينا ينقل كلامه نصا، ويتصرف في النقل حينا آخر. والثالثة: لا يصرح بالنقل أصلا، وهذا كثير.

شواهده:

استشهد المصنف رحمه الله في الأبواب محل الدراسة والتحقيق بستة وعشرين موضعا من القرآن الكريم، وبخمسة مواضع من القراءات المتواترة، وبموضع واحد من القراءات الشاذة، كما استشهد من الشعر بثلاثة أبيات لم يذكر قائلها، وفي اللمع منها اثنان، واحد منسوب لذي الرمة، وآخر غير منسوب، والبيت الثالث غير موجود باللمع، والشواهد التي أوردها كلها في زمن الاحتجاج، وإغفاله لكثير من شواهد اللمع يدل على عدم عنايته بشواهد اللمع من حيث الشرح، أو التوثيق، أو بيان موضع الشاهد.

قيمة الكتاب:

من أهم ما يميز شرح المهاباذي أن مؤلفه متقدم، فهو الشرح الثالث للمع بعد شرح الثمانيني وشرح ابن برهان، أما شرح الواسطي فسبقه محتمل؛ لأن وفاته لم تحدد بدقة. ومما يميزه أيضا أنه يعد مرجعا أصيلا لمن جاء بعده، يظهر ذلك جليا من خلال النقول الكثيرة عنه كما أسلفت عند توثيق نسبة الكتاب.

المآخذ على الكتاب

من أبرز المآخذ على المؤلف: عدم اعتنائه بنصّ كتاب اللمع وإثباته كاملا، وذلك مثل قوله في باب الموصول والصلة:" فالذي وبابه[1] لا يكون إلا موصولا". وكذا الشواهد فقد يثبت بعضها ويُغفِل البعض الآخر، وذلك مثل إغفاله للشاهد القرآني﴿ أَلَمۡ أَنۡهَكُمَا عَن تِلۡكُمَا ٱلشَّجَرَةِ ﴾ [الأعراف: ٢٢] في باب الخطاب، وهو مذكور في اللمع[2]، كما أنه لا يهتم بترتيب الأبواب وفق نسق اللمع فقد يقدم ويؤخر، ومن المآخذ عليه أنه قد يستطرد في مسائل، وفي أخرى يكاد يكتفي بما جاء في اللمع.

(١) في حين أن النص عند ابن جني: "فالأسماء الموصولة الَّذِي وَالَّتِي وتثنيتهما اللَّذَان واللتان وَفِي الْجَرّ وَالنّصب اللَّذين واللتين وَجمع الَّذِي الَّذين بِالْيَاءِ فِي كل حَال والألى وَجمع الَّتِي اللَّاتِي واللائي واللاء وَجمع اللَّاتِي اللواتي". اللمع في العربية لابن جني (ص: ١٨٨).

(٢) ينظر: اللمع في العربية لابن جني (ص: ٢٣٨).

وصف النسخة المخطوطة:

للكتاب نسخة وحيدة – حسب علمي[١]– محفوظة في مكتبة الشيخ الطاهر بن عاشور –رحمه الله– في تونس، وقد كتبت سنة إحدى وتسعين وخمسمائة من الهجرة، كما جاء في آخرها.

ويقع الكتاب في ثمانية وخمسين ومائة لوح، وبلغ عدد الأسطر في كل لوح تسعة عشر سطرا، ومتوسط الكلمات في السطر أربع عشرة كلمة، وقبل الكتاب وبعده تعليقات ومسائل متفرقة، كتبت بخط مغاير، وعليه تملكات وقراءات. وفي أولها فهرس للأبواب بخط معاصر.

وتجدر الإشارة إلى أن المخطوط قد أصابت الرطوبة بعض أوراقه، وأثرت في مواضع منه وإن كانت قليلة. كما وقعت بعض الأخطاء أو سبق القلم من الناسخ في الكتابة في بعض المواضع[٢] ، كما تجدر الإشارة إلى أن اسم الناسخ قد طُمِس من آخر المخطوط[٣] الذي جاء فيه: تمّ الكتاب

(١) وكذا ذكر المحقق عبد المجيد العكريمي في توطئته للكتاب. ينظر:(ص:٩).

(٢) من ذلك على سبيل المثال كتابته لكلمة [يخلو] بألف بعد الواو في أكثر من أربعة مواضع، وكتابته لكلمة[يا امرأة] من غير ألف في أول كلمة [امرأة] في أكثر من موضع، وكذا كتابته لكلمة [لرفع] بزيادة واو في أولها، وكذا كتابته لكلمة [اسم للجنس] بزيادة ألف هكذا [اسم الجنس]، وكذا ضبطه لكلمة [شبهوا] بضم الشين وتشديد الباء وكسرها بالبناء لما لم يسم فاعله، والصحيح المناسب للسياق [شبهوا] بفتح الشين وتشديد الباء مفتوحة على البناء للفاعل، وكذا ضبطه لكلمة [تعتل] حيث ضبطها الناسخ رحمه الله (يَعْتُلَّ)، والصحيح [تعتَلُّ].

(٣) وقد اجتهدت باستخدام العدسة المكبرة محاولا التعرف على ملامح الاسم فلم أقدر لشدة الطمس واختفاء معالم الاسم، والذي تمكنت من قراءته كلمة: (بن) في منتصف ==

بحمد الله ومنه وحسن توفيقه، وفرغ من تحريره الراجي فضل الله وعفوه ... يوم الجمعة وقت الأصيل في شهر ربيع الآخر من شهور سنة إحدى وتسعين وخمسمائة هجرية، حامِدًا الله ومصليا على نبيه محمد وعترته الطاهرين.(١)

مميزات النسخة

من أهم مميزات نسخة المخطوط الذي بين أيدينا أنها كتبت بخطّ نسخي واضح. وأنها قد ضُبِطت كلماتها بالشكل لبيان الإعراب، كما أن الناسخ يكتب عناوين الأبواب بخط عريض، وكذا يشير إلى نهاية الأبواب بوضع رمز يدل على الانتهاء مما هو فيه، وهذا الرمز أشبه شيء بحرف الكاف المفردة (ك). وقبل الكتاب وبعده تعليقات ومسائل متفرقة، كتبت بخط مغاير، وعليه تملكات وقراءات.

باب الموصول والصلة

الموصول(٢) ضربان، اسم وحرف، وهذان الضربان يكونان موصولين وغير موصولين، فالذي وبابه(٣) لا يكون إلا موصولا، إلا أن يُسمَّى شيءٌ منها فيصير كزَيْدٍ في الاستغناء عن الصلة.

==

الاسم دون ما قبلها وما بعدها.

(١) ينظر: آخر اللوح:١٥٨

(٢) قال ابن الخباز: "حد الموصول: ما لابد له في تمامه اسمًا من جملة يشفع بها، والجملة تسمى صلة لأنها وصلته، أو لأنها وصلت به". توجيه اللمع (ص: ٤٨٧).

(٣) قال ابن جني: "فالأسماء الموصولة الَّذِي وَالَّتِي وتثنيتهما اللَّذَان واللتان وَفِي الْجَرّ وَالنّصب اللَّذين واللتين وَجمع الَّذِي الَّذين بِالْيَاءِ فِي كل حَال والألى وَجمع الَّتِي اللَّاتِي

==

فأما: الألف واللام ومن وما وأي [نهاية اللوح:١٤٥]، فقد تكون موصولاتٍ وغيرَ موصولاتٍ، فإذا كانت بمعنى: الذي، كانت موصولة، نحو: مررت بالضاربِ أخاك، وأيهم [يأتيك][١] فاضربْهُ. [٢]

فأما: الألف واللام في نحو: الرجل فليس لهما صلة، وكذلك: مَنْ وما وأي، تقول: مررت بمَن فاضل، وأياً تريد، وما تسمع، غير موصولات؛ لأن: ما ومَنْ موصوفتان.

والذين: اسم صيغ للجمع، وهو غير معرب، ولذلك صار في الرفع والنصب والجر على لفظ واحد[٣]، ولا تلتفت إلى قول من قال: اللذُونَ بالرفع[٤].

==

واللائي واللاء وَجمع اللَّاتِي اللواتي". اللمع في العربية لابن جني (ص: ١٨٨).

(١) أثبتها الناسخ [يأتك]، والصواب المثبت.

(٢) ينظر: الأصول في النحو (٢/ ٢٦٥).

(٣) قال ابن الخباز:" فإن جمعته قلت: الذين في كل حال، وهو مبني، جعلوا الجمع بمنزلة المفرد في البناء؛ لأن الجمع يخترع له صيغ كالواحد". توجيه اللمع (ص: ٤٨٩).

(٤) جوز ذلك سيبويه فقال:" وإن جمعت فألحقت الواو والنون قلت: اللَّذون". الكتاب لسيبويه (٣/ ٤١١)، وفي معاني القرآن للأخفش:" إلا أنّ ناسا من العرب يقولون: "هم اللذون يقولون كذا وكذا". جعلوا له في الجمع علامة للرفع، لأن الجمع لا بد له من علامة، واو في الرفع، وياء في النصب والجرّ". معانى القرآن للأخفش (١/ ١٥)، وقال الفراء:" وكنانة يقولون (اللّذون)". معاني القرآن للفراء (٢/ ١٨٤)، وقال ابن الخباز:" ومنهم من يعربه إعراب الزيدين، فيقول: اللذون في الرفع، والذين في الجر والنصب، لأن جمع الاسم يؤذن بتمكينه في الاسمية فلذلك أعربه". توجيه اللمع (ص:٤٨٩).

فأما: اللذانِ فمعرب؛ لبُعدِ المثنى من شَبَهِ الحرف[١]، وأصله: لَذٍ كشَجٍ وعَمٍ أدخل عليه الألف واللام لإصلاح اللفظ[٢] لوصف المعارف بالجمل، وهو معرفة وتَعرُّفه بالصلة.

واللواتي جمع اللاتي واللاءِ بالكسر من غير ياء، واللائي بياء، واللا مقصور من غير ياء ولا كسر، وهذه صيغ مرتجلة.[٣]

وصلة: الذي تكون جملة لفظا أو تقديرا [٤]، والجملة فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر، أو ظرف نحو: الذي في الدار، ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ ﴾[٥] ، ولا يجوز: الذي فاضلٌ، و﴿ مَّا بَعُوضَةً ﴾[٦] [البقرة:٢٦]، والاختيار النصب.

---

(١) علل ابن الخباز إعراب المثنى في الأسماء الموصولة بالقول:" وهو معرب في التثنية؛ لأن التثنية لابد لها من الحروف، وهو يفيد الإعراب". توجيه اللمع (ص: ٤٨٨).

(٢) قال ابن الخشاب:" وليست الألف واللام في الذي والتي وفروعها بمعرفة، بل زائدة زيادة لازمة عندهم وذاك لإصلاح اللفظ". المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص: ٣٠٦).

(٣) ينظر: العين (٨/ ١٤٢)، المفصل في صنعة الإعراب (ص: ١٨٢).

(٤) قال ابن الخباز: والذي يوصل به الموصول ستة أشياء: الفعل والفاعل كقولك: جاءني الذي قام أبوه، والمبتدأ والخبر كقولك: مررت بمن أبوه أمير، والشرط وجوابه كقولك: الذي إن تكرمه يكرمك عبد الله، والظرف كقولك: الذي خلفك زيد، والجار والمجرور كقولك الذي لك درهم، والقسم وجوابه كقولك: الذي حلفت لا أزوره زيد". توجيه اللمع (ص: ٤٩٣).

(٥) بعض آية من سورة: [النحل: ٥٣].

(٦) بعض آية من قوله تعالى:﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةً فَمَا ==

فأما الألف واللام فصلتهما مفردٌ في اللفظ، وفي التقدير جملة [1]؛ لأنك إذا قدرت الألف واللام تقدير الذي في نحو: الضارب والشاتم، قدرت الضاربَ والشاتمَ تقدير الفعل والفاعل.

والصلة والموصول في تقدير اسم واحد؛ لأنك قولك: الذي ضربني سفيهٌ كان بمنزلة: زيدٌ سفيهٌ، وإنما احتاج إلى صلةٍ لرفعٍ من الإبهام الذي فيه، أو لِيَعتلَّ؛ لأنك إذا قلت: الذي من غير صلته احتمل وجوها، قعد أو خرج أو شرب [أو أكل][2] فإذا ذَكَرت أحدها زال الاحتمال، ولهذا يتعرف بالصلة [نهاية الصفحة الأولى من اللوح:١٤٦] والدليل على أنها تتعرف بالصلة تَعرُّفُ: مَنْ بالصلة، ولا لام فيها.

ولا تعمل الصلة في الموصول لأنهما اسم واحد[3]، ومُحالٌ أن يعمل الاسم أو ما هو من مثابته بعضه في بعض، ولا تتقدم الصلة على

==

فَوْقَهَآ ﴾ ومراده أنه لا يجوز الرفع في المثالين الذي فاضل، و﴿ مَّا بَعُوضَةً ﴾. قلت: قال ابن جني في المحتسب:" ومن ذلك قراءة رؤبة: "مَثَلا مَا بَعُوضَةٌ" بالرفع....، وقال أبو الفتح: وجه ذلك: أن "ما" هاهنا اسم بمنزلة الذي؛ أي: لا يستحيي أن يضرب الذي هو بعوضة مثلًا، فحذف العائد على الموصول وهو مبتدأ". المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (١/ ٦٤).

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ٤٣٥).

(٢) ما بين القوسين مكتوب في هامش الصفحة.

(٣) قال ابن الخباز:" ولا يجوز أن تعمل الصلة في الموصول، لأنها تمامه، ومنزلتها من منزلة بعض الكلمة من بعض، والشيء لا يعمل في بعضه ولا في نفسه". توجيه اللمع (ص: ٤٩٤).

الموصـول لفسـاد اللفـظ والمعنـى[١]؛ لأنهمـا كاسـم واحـد لا يُفصَـلُ بينهمـا بالأجنبي لهذا، ويجوز حذف الراجع لاجتماع أربعة أشياء: الذي، وضربته: فعل، وفاعل، ومفعول، فاحتمل الحذف لطول الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿ أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾[٢]، وتقول: ظننت الذي الضارب أخاه زيدٌ عَمْراً، ظننت: فعل وفاعل يقتضي مفعولين، والذي: اسم موصول وهو المفعول الأول لظننت، والضارب: مبتدأ في الصلة، وفيه ضمير يرجع إلى الألف واللام، وأخاه: نصب بالضارب، والهاء يرجع إلى الذي، وقد استوفى الموصول الثاني صلته، وهو الألف واللام في: الضارب، وهو وأخاه موصول بمنزلة اسم واحد، فهذه الجملة صلة الذي، والهاء في: أخاه راجعة إليه[٣]، وقد استوفى الذي صلته، وصح المفعول الأول لظننت، وعَمْراً: المفعول الثاني، كأنه قال: ظننت الرجل الذي ضرب زيدٌ أخاه عَمْراً، وليس في المسألة إلا ضمير واحد في: الضارب، وهو مستكِنٌّ مرفوع، والضمير لا يستكنُّ إلا أن يكون ضمير الفاعل، فإذا انتصب برز؛ لأن المفعول لا يكون مع الفعل بمنزلة شيء واحد، فكذلك ضمير المجرور لا يستكنّ، ولو قلت: قام الذي ضربَتْ هندٌ أباها لم يجز، فإن قلت: عنده أو في [داره] [٤] صحت

(١) قال ابن الخباز: "ولا يجوز تقديم الصلة على الموصول وذلك لعلتين: إحداهما: أن الصلة مبينة للموصول، وذكر المبين قبل المبين لا فائدة فيه. والثانية: أن معنى الموصول لا يفهم إلا بالصلة، ومحلها من الموصول محل الراء من جعفر، لأن حصول معنى الكلمة بآخرها...". توجيه اللمع (ص: ٤٩٤).

(٢) بعض آية من سورة [الفرقان: ٤١].

(٣) المثال والإعراب نقله عن المبرد في المقتضب (١/ ١٨).

(٤) زاد الناسخ (ال) على الكلمة التي بين القوسين ثم طمسها.

المسألة [١]، ولو قلتَ: لقيتُ الذي ضربْتُ لم يجز أن تنصب: الذي بضربْتُ، لأن الصلة لا (تعمل)[٢] في الموصول، ولكن تعمل في ضميره، فلو قلت: لقيتُ الذي ضربْتَه، فيعمل الفعل في الهاء الراجعة إليه جاز.

باب الخطاب [نهاية اللوح:١٤٥]

إذا خاطبت إنسانا[٣] سائلا إياه عن إنسان آخر، فاجعل أول كلامك للمسؤول عنه[٤]؛ لأن اهتمامك به أشدّ، وبالكشف عن حاله أمسّ[٥]، ولا [يخلو][٦] المسؤول عنه أن يكون واحدا مذكرا أو مؤنثا، أو اثنين، أو جماعة، وكذلك المسؤول، فثنِّ إذا كان المسؤول عنه اثنين، واجمع إذا كان جمعا، تقول: كيف ذلك الرجل يا رجل؟ وكيف ذانكما الرجلان يا رجلان؟ وكيف أولئكم الرجال يا رجال؟ وكيف تلك المرأة [يا امرأة][٧] ؟ وكيف تانكما المرأتان

---

(١) ينظر: المقتضب (١/ ١٩).

(٢) يوجد طمس خفيف بحرفي العين والميم في الكلمة التي بين القوسين.

(٣) حروف الخطاب: التاء والكاف، فالتاء: مختصة بأنت وفروعه، أنت وأنت وأنتما وأنتم وأنتن، والكاف أوسع مجالًا من التاء، وتتصل بأشياء، قالوا: إياك، ورويدك، وحيهلك، وأكثر ما تلحق أسماء الإشارة، وهي المقصود من هذا الباب. ينظر: توجيه اللمع (ص: ٥٩٦).

(٤) قال ابن الأنباري:" إن قال قائل: ما ضابط هذا الباب؟ قيل: أن تجعل أول كلامك للمسئول عنه الغائب، وآخره للمسئول المخاطب". أسرار العربية (ص: ٢٧٣).

(٥) قال ابن الأنباري:" فإن قيل: فَلِمَ قدّم المشار إليه الغائب؟ قيل: عناية بالمسئول عنه". أسرار العربية (ص: ٢٧٣).

(٦) أثبتها الناسخ رحمه الله [يخلوا] على طريقة نقاط المصاحف، والقياس أنها من غير ألف، وقد تكرر منه هذا الخطأ في أربعة مواضع من المخطوط.

(٧) أثبتها الناسخ بياء في مدتها ألف خنجرية صغيرة بعدها ألف قائمة على غرار رسم ==

يا امرأتان؟ وكيف أؤلئكنّ النساء يا نساء[1]؟ قال الله تعالى:﴿ قَالَتۡ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِۖ ﴾[2] فذا إشارة إلى مذكر حاضر، وهو يوسف عليه السلام، والخطاب للنساء، وعلى هذا فقس.[3]

باب الحكاية [4]

الحكاية إنما تكون في الأسماء الأعلام[5]، والكُنى في لغة أهل الحجاز، وهذا الباب ضرب من الاستفهام، إلا أنهم سموه حكاية؛ لأن المستفهِم في

==

المصحف، وما أثبته القياس.

(١) قال ابن الأنباري معربا:" والكاف بعد أسماء الإشارة وهي ذلك، وتلك، وأولئك لمجرد الخطاب، ولا موضع لها من الإعراب؛ لأنه لو كان لها موضع من الإعراب لكان موضعها الجر بالإضافة، وذلك محال؛ لأن أسماء الإشارة معارف، والمعارف لا تضاف". أسرار العربية (ص: ٢٧٤).

(٢) بعض آية من سورة [يوسف: ٣٢]، وقد أورد ابن جني في اللمع مثالا آخر من كتاب الله لم يورده المهاباذي ألا وهو: ﴿ أَلَمۡ أَنۡهَكُمَا عَن تِلۡكُمَا ٱلشَّجَرَةِ ﴾ [الأعراف: ٢٢].

(٣) قال أبو البقاء العكبري:" وجميعُ مَا يُتَصوَّرُ من الْمسَائِل ستٌّ وَثَلَاثُونَ مَسْأَلَة، وَهَذَا المقدارُ أدَّت إليهِ القِسْمةُ الضروريّة لأنَّك إِذا سألتَ عَن رجلٍ كانَ فِي الْمُخَاطب سِتُّ مسائلَ وَهِي: أنْ يكون المخاطبُ رجلا وَرجلَيْنِ ورجالاً وَامْرَأَة وَامْرَأَتَيْنِ وَنسَاء...". اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ١٤٢)، وانظر: توجيه اللمع (ص: ٥٩٧).

(٤) قال العكبري:" معنى الْحِكَايَة أَن يأتيَ الاسمُ أَو مَا قامَ مقامَه على الْوَصْف الَّذِي كَانَ قبلَ ذَلِك ". اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ١٣٥)، وقال الأزهري:" وهي إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده". التصريح بمضمون التوضيح في النحو (٢/ ٤٧٩)، وفي ضياء السالك:" ذكر اللفظ المسموع وإعادة نطقه أو كتابته على هيئته، من غير تغيير شيء من حروفه أو حركاته أو إيراد صفته". ضياء السالك إلى أوضح المسالك (٤/ ١٣٥).

(٥) ينظر: المقتضب (٢/ ٣٠٩).

لغة أهل الحجاز يؤدي الكلام الأول من غير أن يغير الإعراب، فهو حاك[1].

وفائدةُ الحكاية في هذا الباب: أنك إذا حكيت لم يتوهم أنه سؤال عن غير من ذَكَرَ القائل، ففي الحكاية زوال الشبهة، فهو أشد تأكيدا، وبنو تميم لا يحكون، ويستأنفون اكتفاء بدلالة الحال أن السؤال لا يكون إلا عمن تقدم ذكره.[2]

و(مَنْ) يختص بأولي العقل، و(أيٌّ) يصلح لهما، والاسم المستفهم عنه بـ(مَن) على ضربين: نكرة ومعرفة، فالمعرفة ما يكون علما أو ما يجري مَجراه من الكُنى، ويكون غير علم، فإذا استفهمت عن علم أو ما يجري مَجراه أظهرت الذي وقع السؤال عنه، وحكيت كلام [نهاية الصفحة الأولى من اللوح:١٤٧] المخبر على مذهب أهل الحجاز في الرفع والنصب والجر، تقول في استفهام من قال: جاءني زيدٌ، ورأيت أبا عبد الله، ومررت بأبي محمد: مَن زيدٌ؟ مَن أبا عبد الله؟ مَن أبي محمد؟

وأما بنو تميم فيرفعون في الأحوال الثلاث ويقولون: من زيدٌ؟ ومن أبو عبد الله؟ ومن أبو محمد؟ وهو القياس[3].

---

(١) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٣/ ٢٦٥).

(٢) ينظر كلام سيبويه في: الكتاب لسيبويه (٢/ ٤١٣)، وانظر: الأصول في النحو (٢/ ٣٩٥).

(٣) قال سيبويه:" وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال. وهو أقيسُ القولين". الكتاب لسيبويه (٢/ ٤١٣)، وانظر: الأصول في النحو (٢/ ٣٩٥).

فإن كان الاسم غير علم رفعوا جميعا، يقول: رأيت الرجُلَ. فتقول: من الرجُلُ؟ لأن الحكاية شيء اختص به العلم [لرفع] [1] اللبس، والرجل: [اسم للجنس][2]، واسم الجنس لا يدل على أحد بعينه، والحكاية لرفع التوهم، والتوهم قائم في هذا الاسم فلا معنى للحكاية، فلما لم يكن للحكاية معنى لم يُحكَ، وكان يونس[3] يجري المعارف كلها مُجرى الأعلام[4]، ويحكي على نحو قول العرب في جواب من قال: عندي تمرتان، ورأيتُ قُرَشِّياً. دعنا من تمرتان، وليس بقُرَشِّياً، فإن قال: رأيتُ زيدا، وأنت لا تدري من هو بعينه إلا أنك تدري أنه أراد زيداً من الزيود، فالسؤال: القُرشيُ أم التميميُ، إلى ما أشبه ذلك.

وأما الجواب فيكون بتعيين إحدى هذه الصفات: القرشي أو التميمي؛ لأنه رجع إلى أول الكلام، كما أنه إذا قال: كيف أصبحتَ؟ قلتَ: صالحاً. أي: أصبحتُ صالحا، ويجوز الرفع أي: أنا صالحٌ[5]، وكذلك إذا قال: رأيت زيدين، زال حكم العلم فتقول: مَنين؟، وكذلك: زيدون، تقول مَنون؟[6] ولو

(١) هكذا في المخطوط، [ولرفع]وما أثبته هو الصحيح الذي يتناسب مع السياق.

(٢) كذا أثبتها الناسخ [اسم الجنس]، والأنسب للسياق ما أثبته .

(٣) يونس بن حبيب، أبو عبد الرحمن الضبي، أخذ عن أبي عمرو. وكان النحو أغلب عليه. تنظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين (ص: ٥١)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص: ٤٧).

(٤) قال المبرد:" وَكَانَ يُونُس يجْرِي الْحِكَايَة فِي جَمِيع المعارف وَيرى بَابهَا وَبَاب الْأَعْلَام وَاحِدًا وَقد يجوز مَا قَالَ وَلَيْسَ بِالْوَجْهِ". المقتضب (٢/ ٣٠٩).

(٥) ينظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ٤١٨) والمقتضب (٢/ ٣١١).

(٦) ينظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ٤١٥).

قلت في جميعه: مَن يا فتى؟ في الوصل جاز، فإن قلت: رأيت أخا زيد وأبا عمرو، قلت: مَن أخو زيد؟ ومَن أبو عمرو؟ الرفع لا غير.(١)

فإن عطفت: مَن بالفاء والواو في الاستفهام عن العلم لم تحك، ورفعت، وكلهم اتفقوا هنا على مذهب تميم؛ لأن حرف العطف دل على أنه معطوف [نهاية اللوح رقم:١٤٧] على كلام متقدم، فاستُغنِيَ عن الحكاية.(٢)

وأما النكرة على ضربين: أحدهما: من يعقل، والثاني: ما لا يعقل. فمن يعقل على ضربين: مذكر ومؤنث، فإن كان واحدا مذكرا ألحقت (مَن) في الاستفهام عنه واوا في الرفع وألفا في النصب وياءً في الجر، [و](٣) ليست هذه الحروف إعرابا إنما هي علامات تلحق في الوقف؛ لأنه موضع تغيير، ليُعلَم أن المستفهَم عنه كان مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا، ويُحذَف في الوصل ألبتة، فإذا قال: هذا رجل. قلت: مَنُو؟ وفي النصب: مَنَا؟ وفي الجر: مَنِي؟ وإن كانا اثنين ألحقت في الرفع ألفا ونونا، وفي النصب والجر ياء ونونا، وللجمع في الرفع واوا ونونا، وياء ونونا في النصب والجر، تقول: مَنان ومَنَيْن، ومَنُون ومَنِين.(٤)

فأما المؤنث فتقول في الاستفهام عن امرأة: مَنَهْ؟ وعن امرأتين في الرفع: مَنَتان؟ وفي النصب والجر: مَنْتَين بسكون النون، ومَنَات للجماعة،

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ٤١٤) وشرح كتاب سيبويه للرماني (ص: ٧٤٣).

(٢) قال سيبويه:" وإن أدخلت الواو والفاء في مَن فقلت: فمَن أو وَمَنْ، لم يكن فيما بعده إلا الرفع". الكتاب لسيبويه (٢/ ٤١٤) وانظر: شرح كتاب سيبويه للرماني (ص: ٧٤٤).

(٣) حرف الواو الذي بين القوسين ملحق فوق السطر، كأن الناسخ نسيه فألحقه.

(٤) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص: ١٨٧).

وإنما سَكنَتِ النون هنا؛ لأن الأصل فيها السكون[١]، وإنما احتيج إلى تحريكها مع حروف المد ضرورة في الإفراد والتثنية والجمع، نحو: مَنُوًا ومَنِي ومَنَا ومَنَيْن، فإذا لم يدع إلى الحركة داعٍ بقيت على الأصل.

وأما إذا قال: رأيت رجلاً وصبياً فإنك تقول: مَنْ ومَنَا، ولا تُلحِقُ العلامةَ الأَوَّلَ؛ لأنك لم تقف عليه، وهذه الزوائد إنما تُلحَق في الوقف، فلهذا أَلحَقتَ الثاني لأنك وقفت عليه.[٢]

وأما: (أي) فمُعربة بخلاف (مَن)، ويصلح لمن يعقل، ولما لا يعقل[٣]. والمستفهم عنه بـ:أي لا [يخلو][٤] من أن يكون معرفة أو نكرة، فإن استفهمت عن معرفة لم يَسُغ إلا الرفع، وإظهار المبتدأ المخبر عنه في الكلام الأول، نحو: رأيتُ [نهاية الصفحة الأولى من اللوح:١٤٨] عبدَ الله، فتقول: أيٌّ عبدُ الله، لا يكون إلا رفع[٥]، فإن جعلت عبدَ الله من قوم كل واحد منهم له مثل هذا الاسم جاز أن تقول: أيٌّ يا فتى؛ لأنك لما جعلت من أمة كلهم يُسَمَّى عبدُ الله صار نكرة، فإن قال: رأيتُ أخويك، فالوجه أن تحكي هذا اللفظ،

---

(١) قال سيبويه: " وزعم الخليل أن مَنَهْ ومَنَتَيْن ومَنَيْن ومَناتْ ومَنِين كل هذا في الصلة مُسكن النون ". الكتاب لسيبويه (٢/ ٤٠٩) وانظر: المقتضب (٢/ ٣٠٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٤١٦).

(٢) ينظر: الأصول في النحو (٢/ ٣٩٤).

(٣) قال ابن يعيش:" أمّا "أَيٌّ"، فإنّها اسمٌ مبهمٌ يقع على كلّ شيء ممّن يعقِل، وما لا يعقل من حَيَوان، وغيرِه". شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٤٥).

(٤) أثبتها الناسخ [يخلوا]، والصواب ما أثبت.

(٥) قال ابن الخباز:" وإذا سألت «بأي» عن المعرفة لم تحك، فإذا قال: رأيت أبا محمد، قلت: أي أبو محمد؟ يستوي قول أهل الحجاز وبني تميم في الرفع". توجيه اللمع (ص: ٥٩٤).

فتقول: أيُّ أخويك؟ هذا قياس مذهب الخليل وسيبويه [١]، فأما غيرهما من النحويين فإنهم يختارون أن تحكي المعنى لأنه أخبر عن أخوي المخاطب، فيجبُ ألا يقول لأخويه: أيُّ أخويك؟ لأنه يجعل ما أضافه المخبِر إليه مضافا إلى المخبِرِ، بل يقول: مَن أخواي؟ وأيُّ أخويَّ؟[٢]

وأما النكرة ففيها ثلاثة أوجه: أجودها: أن تحكي الإعراب الذي في كلام المخبِر، وتُثنِّي وتجمع وتؤنث. والثاني: أن تحكي الإعراب وتُفرِد. والثالث: أن تُفرِد وترفع على كل حال.[٣]

أما من حكى وثنى وجمع وأنث فكأنه حكى الفعل والمفعول والفاعل، فإذا قال: رأيتُ رجلا. قلتَ: أيا؟ ورجلين. قلتَ: أيَّين؟ ورجالا. قلتَ: أيِّين؟ وفي الرفع: أيَّانِ وأيُّون؟ فإن أنثت قلت: أيّةَ وأيَّتَيْن وأيَّاتٍ؟ فأما من حكى وأفرد فلأن (أيًّا) لما فيها من الإبهام يصلح للكل[٤]، تقول في استثبات من قال: هذا رجل. أيُّ؟ ورجلان. أيُّ؟ ورجال: أيُّ؟ وتنصب في موضع النصب، وتجر في موضع الجر، والمؤنث مثله.[٥]

ومن (أفردَ)[٦] ورفع على كل حال؛ فلأن المخاطب علم أن الاستفهام

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ٤٠٨).

(٢) ينظر: المقتضب (٢/ ٣٠٤).

(٣) ينظر: علل النحو (ص: ٤٢٨).

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية (٤/ ٨٧)، وشرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو (ص: ٣١٠).

(٥) ينظر: المقتضب (٢/ ٣٠٢).

(٦) سبق قلم الناسخ رحمه الله فكرر كلمة (ورفع) ثم وضع فوق الأولى منهما خطا ==

عمن أَخبَر عنه فاستُغنِيَ عن العلامة[1]، فإن استثبَتَّ عما لا يعقل قلت فيمن قال: اشتُرِيَ حمارٌ. أيٌّ يا فتى؟ وركبتُ حماراَ. أيّاً يا فتى؟ ومررت بحمارٍ. أيٍّ يا فتى؟ فإن كان ما لا يعقل مؤنثا، قل: أيَّةٌ وأيَّةً وأيَّةٍ.[2]

فإن اجتمع ما يعقل وما لا يعقل [نهاية اللوح رقم:١٤٨] استثبتَّ (عما يعقل بـ:مَن، وعمن لا يعقل)[3] بـ:أيٍ تقول فيمن قال: رأيتُ رجلا وحمارا، أيَّاَ ومَنَا، وأيٍّ ومَنِي، وأيٌّ ومَنُوا، في الجر والرفع؛ لأن (مَن) يختص في الآدميين، فأَخَّرتَ (مَن) لإثبات العلامة؛ لأنها لا تثبت إلا في الوقف، والوقف لا يكون إلا آخرا، فإن قال: رأيتُ داراً ورجلاً. قلتَ: أيَّةً ومَنَا. فإن ثنى وجمع ثنيت وجمعت، فإن قال: رأيتُ حمارا وزيدا. قلتَ: أيّاً، ومَن زيداً؟ ومَن زيدٌ؟ على الحكاية والاستئناف.[4] فإن قال: رأيتُ فرساً وحمارا. قلت: أيّين؟ فإن قال: فرسا وأتاناً. قلت: أيّاً وأيّةً؟ وعلى هذا السبيل فَأَجْرِ ما يأتي عليك من هذا الباب، وقِسهُ تصب إن شاء الله تعالى وحده.

==

وكتب فوقها (أفرد).

(١) قال المبرد:" وَإِن شِئْت تركت الْحِكَايَة فِي جَمِيع هَذَا واستأنفت فَرفعت على الِابْتِدَاء وَالْخَبَر فَقلت أَي يَا فَتى لِأَنَّك لَو أظهرت الْخَبَر لم تكن أَي إِلَّا مَرْفُوعَة". المقتضب (٢/ ٣٠٣).

(٢) ينظر: المقتضب (٢/ ٣٠٥).

(٣) كذا أثبتها، والقياس أن تكون: (عمن يعقل بـ: مَن، وعما لا يعقل بأي)، ولعل ذلك سبق قلم من الناسخ، وقد أثبتها قبل صحيحة عند قوله:" وأما: (أي) فمُعربة بخلاف (مَن)، ويصلح لمن يعقل، ولما لا يعقل". والعاصم من الزلل هو الله تعالى وحده.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٢/ ٦٨٥).

باب ألفات[1] القطع والوصل

الألفات على ضروب[2]، ألف قطع، وألف وصل، وألف أصل، وألف فصل، وألف استفهام، وألف إدماج، وألف منقلبة، وألف مبدلة، وألف في بنية الكلمة، وألف للنداء، وألف للتأنيث، وألف يكون اسما للمضمرين، وألف هي حرف يدل على الاثنين، وألف لنقل الأثقل إلى الأخف، وألف الفرق، وألف الجمع، وألف الإلحاق، وألف للوقف، وألف للمد، وألف لتكثير الكلمة، وألف تثبت في الخط ولا تثبت في اللفظ، وألف أخرت وحقها التقديم.

فأما ألف القطع فهي التي تثبت في اللفظ والخط، كألف: إبراهيم وأحمد.

وألف الوصل تحذف من اللفظ إذا تقدمها كلام، ومن الخط فيما كثر استعماله نحو: بسم الله[3]، وزيدِ بن عمروٍ.[4]

---

(١) قال ابن الخباز:" وإنما سماهما ألفات لأن الهمزة إذا كانت أولًا كتبت على صورة الألف مفتوحة كانت أو مكسورة أو مضمومة". توجيه اللمع (ص: ٥٧٠).

(٢) صدر ابن جني هذا الباب بقوله:" الألفات فِي أَوَائِل الْكَلم على ضَرْبَيْنِ همزَة قطع وهمزة وصل". اللمع في العربية لابن جني (ص: ٢٢٠)، أما المصنف رحمه الله فقد ذكر اثنين وعشرين نوعا جامعا بين ما يقع في أول الكلمة ووسطها وآخرها، ولعله تبع الخليل في هذا العدد، حيث يقول الخليل في الجمل:" وَهِي اثْنَان وَعِشْرُونَ ألفا". الجمل في النحو (ص: ٢٤٥)، وقال الرماني:" والألفات إِحْدَى عشرَة وَهِي...". منازل الحروف (ص: ٢٣)

(٣) قال ابن الحاجب: "ونقصوا من بِسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم الْألف لكثرته بِخِلَاف باسم الله وباسم رَبك". الشافية في علم التصريف (١/ ١٤٤).

(٤) وقال ابن جني:" وهمزة الْوَصْل هِيَ الَّتِي تثبت فِي الِابْتِدَاء وتحذف فِي الْوَصْل لِأَنَّهَا إِنَّمَا جِيءَ بهَا توصلا إِلَى النُّطْق بالساكن لما لم يُمكن الِابْتِدَاء بِهِ فَإِذا اتَّصل مَا ==

وألف الأصل هي التي كانت فاء كـ: أنفٍ وأسدٍ[١]، وكل ألف أصل فهي [نهاية الصفحة الأولى من اللوح:١٤٩] ألف قطع، وليس كل ألف قطع أصلا، كألف: أحمد.[٢]

وإبراهيم ألفه عند البصريين أصل[٣]، مثاله: فِعاليل حملا على العربيّ[٤]، وتصغيره: أُبيْريه[٥]، وحمل البغداديون ألفه على زيادة الهمزة

==

بعْدهَا بِمَا قبلهَا حذفت للاستغناء عَنْهَا". اللمع في العربية (ص: ٢٢٠) ، وانظر: اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ١٩١) و توجيه اللمع (ص: ٥٧١).

(١) قال الرماني:" ألف الأَصْل نَحْو قَوْله تَعَالَى {أَتَى أَمر الله} وَقَوله {وَبَين حميم آن}". منازل الحروف (ص: ٢٣).

(٢) يعني أن الألف في: أحمد زائدة وهي قطع، ومثلها ألف: أَحْمَر وأَصْفَر وأَعْطى وأَكرم. ينظر: المقتضب (١/ ٨٠).

(٣) قال المرادي:" وأما الهمزة ففيها خلاف: مذهب المبرد أنها أصلية، ومذهب سيبويه أنها زائدة، وينبغي عليهما تصغير الاسمين لغير ترخيم، فقال المبرد: أبيريه، وقال سيبويه: بريهيم وسميعيل، وهو الصحيح الذي سمعه أبو زيد وغيره من العرب". توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٤٣٧) وانظر: همع الهوامع (٣/ ٣٩٣).

(٤) قال صاحب الكتاب:" وإن حقَّرت إبراهيم وإسماعيل قلت: بريهيم وسميعيل، تحذف الألف، فإذ حذفتها صار ما بقي يجيء على مثال فعيعيلٍ". الكتاب لسيبويه (٣/ ٤٤٦).

(٥) قال النحاس:" وإن صغرت رجلاً يسمى إبراهيم وإسماعيل، قلت على قول سيبويه: بريهيمٌ وسميعيلٌ, وعلى قول محمد بن يزيد: أبيريةٌ, قال: لأن ألف الوصل لا تلحق رباعياً، أي: فلا يجوز حذفها, ويجوز بريةٌ على تصغير الترخيم". عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس (ص: ٢٦١)، وانظر: شرح كتاب سيبويه (٤/ ١٩٠) وشرح شافية ابن الحاجب – الرضي الاستراباذي (١/ ٢٦٣)، والتعليقة على كتاب سيبويه (٣/ ٢٩٧).

وحذفوها، فتارة صغروه على: بُرَيْهٍ، وتارة: بُرَيْهِمٌ و[بُرَيْهِيمٌ][1]، فخلَّطوا.[2]

وألف الفصل هي التي تزاد بعد واو الجمع وكل واو ساكنة[3] نحو: وردوا وكفروا، وفي زيادة هذه الألف في مثل هذا الموضع أقوال: أحدها ما ذهب إليه أبو الحسن[4] من أنها للفرق بين هذه الواو وواو النسق، إذ لو لم يثبتوها لأشبه ورد وزيدا، وكفر وعَمْرا، أي: ورد وزيدٌ معه، وكفر وعمروٌ معه[5]، وقال الكسائي: أثبتوها ليُفرق بين الواو المتحركة والواو الساكنة. [6] فإن قيل:

---

(١) أثبتها الناسخ من غير ياء التتصغير هكذا[يرهيم]، والصواب المثبت.

(٢) قال في المنصف:" وهم إذا اشتقوا من الأعجمي خلطوا فيه، ونظير ذلك قولهم في تحقير "إبراهيم: بُرَيْهِم، وبُرَيْه", فحذفهم الهمزة تارة والهمزة والميم أخرى، تخليط في الكلمة؛ لأنها أعجمية خارجة عن أصول كلامهم. وهما مع ذلك وإن كانتا هنا من الأصل، فقد تكونان في غير هذا الموضع زائدتين". المنصف لابن جني (ص: ١٤٨).

(٣) الواو الساكنة التي يقصدها هي لام الفعل، في حالة الرفع، إذا لم يتصل بضمير المفعول. ينظر: البديع في علم العربية (٢/ ٣٦١).

(٤) أبو الحسن سعيد بن مسعدة مولى لبني مجاشع بن دارم، وهو من مشهوري نحويي البصرة وهو أحذق أصحاب سيبويه وهو أسن منه فيما يروى ولقى من لقيه سيبويه من العلماء والطريق إلى كتاب سيبويه الأخفش، زاد في العروض بحر "الخبب" فصار مجموع مجموعها ستة عشر بحرًا. مات سنة ٢١٥هـ.. تنظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين للسيرافي (ص: ٤٠) وتاريخ العلماء النحويين للتنوخي (ص: ٨٥) وغيرها.

(٥) قال السيوطي:" وَذهب الْأَخْفَش وَابْن قُتَيْبَة إِلَى أَنَّهَا فصل بهَا وَبَين وَاو الْجمع وواو النسق نَحْو (كفرُوا) و (وردوا)". همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٣/ ٥١٦).

(٦) قال النحاس:" ومن الاصطلاح القديم: زيادتهم الألف بعد واو الجمع، نحو: كفروا، وذهبوا: فمذهب الخليل أنهم فرقوا بين واو الإضمار والأصلية وأولوه. وقول أحمد بن ==

فقد أثبتوها مع المتحركة في نحو:﴿ لِّيَرۡبُوَاْ فِيٓ أَمۡوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرۡبُواْ ﴾ (١) قيل: قراءة أهل المدينة: لِتَربُوا(٢) بالتاء وإسكان الواو، وقد كتبت في مصاحف المدينة، فلما ثبتت في مصاحفهم بسكون الواو أثبتها من حرك الواو اتباعا للمصحف(٣)،وكان عاصم يقرأ:﴿ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ ﴾(٤) بالواو(٥)

==

يحيى: أنهم فرقوا بين واو المضمر المتصل والمنفصل". عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس (ص: ١٦٣)، وانظر: الشافية في علم التصريف (١/ ١٤٣)، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف (ص: ٢٧)، دليل الطالبين لكلام النحويين (ص:٩٤).

(١) بعض آية من سورة [الروم: ٣٩].

(٢) أخطأ الناسخ رحمه الله في ضبط قراءة أهل المدينة، حيث ضبط التاء بالفتح، والصواب أنها (لِتُرْبُوا) بالتاء مضمومة في قراءة نافع وأبي جعفر ويعقوب الحضرمي. ينظر السبعة في القراءات (ص: ٥٠٧) والتيسير في القراءات السبع (ص: ١٧٥) والمبسوط في القراءات العشر (ص: ٣٤٩) والنشر في القراءات العشر (٢/ ٣٤٤).

(٣) هي بألف في جميع المصاحف، لأن نقاط المصاحف يلحقون واو المفرد كيدعو ويرجو بواو الجمع في وجوب إلحاق ألف للفصل، قال في عقلية أتراب القصائد في رسم المصحف، ١٥٩- وزد بنوا ألفا في يونس ولدى: فعل الجميع وواو الفرد كيف جرى. ينظر: الوسيلة إلى كشف العقيلة لعلم الدين السخاوي(ص:٣١٠).

(٤) بعض آية من سورة [البقرة: ١٧٧].

(٥) لم أعثر على هذه القراءة في المحتسب لابن جني، وقد ذكر الزمخشري هذه القراءة غير منسوبة فقال: "الصَّابِرِينَ منصوباً على الاختصاص والمدح، إظهارا لفضل الصبر في الشدائد ومواطن القتال على سائر الأعمال. وقرئ: والصابرون". الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/ ٢٢٠). ونسبها ابن عطية لغير عاصم فقال:" وقرأ يعقوب والأعمش والحسن وَالْمُوفُونَ «والصابرون»". المحرر الوجيز (١/ ٢٤٤)، وهذه القراءة غير متواترة عن عاصم، وقراءته كالجماعة حيث اتفق جميع القراء على النصب، ينظر: التيسير للداني سورة البقرة من (ص:١٩٩:٢١٩).

ويكتبها بالياء اتباعا للسلف[١]، وأهل البصرة يقرؤون: إن هذين، مثنىً[٢]، وفي مصحفهم بالألف، وقرأ القراء: ﴿ إِبۡرَٰهِيمَ ﴾[٣]بالياء في القرآن كله، وقرأ ابن عامر: إبراهام بألفين[٤]، وفي المصاحف العتق: إبرهم، بلا ياء[٥]،

(١) لم تختلف مصاحف الأمصار في كتابتها، ينظر باب الحذف والإثبات مرتبا على السور من سورة البقرة إلى الأعراف في كتاب الوسيلة إلى كشف العقيلة لعلم الدين السخاوي، (ص:٨٧) وما بعدها.

(٢) يعني أنهم قرؤوه بالياء نصبا على أنه اسم إن. ينظر: التيسير(ص:٣٢١)، والنشر في القراءات العشر (٢/ ٣٢١)، الكنز في القراءات العشر (٢/ ٥٥٨).

(٣) وقعت لفظة إبراهيم في القرآن في تسعة وستين موضعا. ينظر: جامع البيان في القراءات السبع (٢/ ٨٨٥).

(٤) ليس الأمر على إطلاقه كما يظهر من كلام المؤلف، بل القراءة بالألف عند ابن عامر في مواضع مخصوصة، قال الداني في التيسير:" هشام: {إِبْرَاهَامَ} بالألف جميع ما في هذه السورة – يعني سورة البقرة–، وفي النساء ثلاثة أحرف، وهي الأخيرة، وفي الأنعام الحرف الأخير، وفي التوبة: الحرفان الأخيران، وفي إبراهيم: حرف، وفي النحل: حرفان، وفي مريم: ثلاثة أحرف، وفي العنكبوت: الحرف الأخير، وفي (عسق) حرف، وفي الذاريات حرف، وفي النجم: حرف، وفي الحديد: حرف، وفي الممتحنة: الحرف الأول، فذلك ثلاثة وثلاثون حرفا. وقرأت لابن ذكوان في البقرة خاصة بالوجهين، والباقون بالياء في الجميع ". التيسير في القراءات السبع ت الشغدلي (ص: ٢٨٧) وانظر: الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها (ص: ٤٩٢) والكنز في القراءات العشر (٢/ ٤١٥)، والنشر (٢/ ٢٢١).

(٥) ليس هذا على إطلاقه، قال الداني في المقنع في رسم مصاحف الأمصار:" أخبرني الخاقاني ...وهذا ما اختلف فيه أهل الكوفة وأهل البصرة وأهل المدينة وأهل مدينة السلام وأهل الشام في كتاب المصاحف كتبوا في سورة البقرة إلى آخرها في بعض المصاحف" إبرهم" بغير ياء وفي بعضها بالياء، قال أبو عمرو: وبغير ياء وجدت أنا ذلك في مصاحف أهل العراق في البقرة خاصة". المقنع في رسم مصاحف الأمصار ==

وفيه لغة أخرى: إبراهم، والثالث: أنها أثبت للفرق بين الأسماء والأفعال[١]، الأسماء: بنو تميم، وذو مال، والفعل: يدعوا ويغزوا، وإنما لم تثبت مع الاسم لمعنى الإضافة [٢]؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فلا يكتب بينهما شيء يحل محل الفاصل. وقال أحمد بن يحيى[٣]: إنها للفرق [نهاية اللوح: ١٤٩] بين ما يليه اسم ظاهر، وبين ما يليه اسم مكني نحو: ضربوا زيدا، وضربوه.[٤] وقال الخليل: "كل واو مُنقَطعُها إلى الهمزة". يعني أنك إذا لفظت بالواو[فابتداؤها] [٥] مما بين الشفتين وانقطاعها عند هواء الحلق فلا يكون هذا إلا في الواو الساكنة.

==

(ص: ٩٦). قال في متن العقيلة في رسم المصحف: ٥٤- والحذف في ياء إبراهيم قيل هنا: شام عراق ونعم العرق ما انتشرا.

(١) نسب السوطي هذا القول للكسائي فقال في الهمع:" وَعلل مَذْهَب الْكسَائي بِأَنَّهَا زيدت فرقا بَين الِاسْم وَالْفِعْل، وَقَالَ بَعضهم فرقوا بهَا بَين الْوَاو الْأَصْلِيَّة وَالْوَاو الزَّائِدَة". همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٣/ ٥١٦)

(٢) قال في قواعد الإملاء:" وَمِنَ الْخَطَإِ كِتَابَتُهَا بَعْدَ وَاوِ الْجَمْعِ اللَّاحِقَةِ لِجَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ وَمُلْحَقَاتِهِ، نَحْوُ: مُسْلِمُو الْمَدِينَةِ، فَلَّاحُو الْقَرْيَةِ، بَنُو الْوَطَنِ، فَهَذِهِ وَاوُ جَمْعٍ لَا وَاوُ جَمَاعَةٍ". قواعد الإملاء (ص: ٣٦)، وقال في الهمع:" وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ لحاقها فيكتبون نَحْو ضاربوا زيد بالألف". همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٣/ ٥١٥).

(٣) أَحْمد بن يحيى ثَعْلَب، لَهُ مصنفات فِي النَّحْو واللغة، مِنْهَا: كِتَابه الفصيح، والمصون فِي النَّحْو، وَله علم كثير، وَرِوَايَة وَاسِعَة، وأمال جَيِّدَة. مولده سنة مِائَتَيْنِ. وَفَاته سنة إِحْدَى وَتِسْعين وَمِائَتَيْنِ. تاريخ العلماء النحويين للتنوخي (ص: ١٨١)، وانظر: تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢٧٥)، وفيات الأعيان (١/ ١٠٢).

(٤) ينظر: البديع في علم العربية (مقدمة/ ٩٩).

(٥) الكلمة التي بين القوسين خطها غير واضح، وقد كتبت في المخطوط نصفين، (فا)

==

فأما: ضاربوا زيد، ومرسلوا الناقة، فاختلف النحويون فيه، فبعضهم أثبت الألف فيما كان اسم الفاعل بناء على الفعل، وبعضهم حذفها لأنه اسم كما يحذفها في: بنو تميم(١)، وأجمعوا على حذفها مع المضمر نحو: ضاربوه.(٢)

والسادس(٣) أن يكون بعد واو الجمع خاصة(٤)، ولا يثبت بعد: يغزوا ويدعوا (٥)؛ لأنهما يحذفان في الجزم، ويتحركان في النصب.(٦)

==

في نهاية السطر، وباقيها في ابتداء السطر الذي يليه.

(١) قال الرضي:" وأمّا الزّيادة فإنّهم زادوا بعد واو الجمع المتطرّفة في الفعل ألفا، نحو (أكلوا) و (شربوا)؛ ...ومنهم من يكتبها في نحو (شاربوا الماء) ومنهم من يحذفها في الجميع". الشافية في علمي التصريف والخط (ص: ١٠٥).

(٢) قال في دليل الطالبين:" وتزاد الألف بعد واو الجمعِ إذا لم تكن متصلة بمضمر نحو (كُلُوا وَاشْرَبُوا)". دليل الطالبين لكلام النحويين (ص: ٩٤)، وقال دنقوز:" وأما إذا اتصل به الضمير فلا يكتب لعدم الالتباس حينئذ". شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف (ص: ٢٧) وانظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٣/ ٥١٥).

(٣) قال: والسادس، ولم يذكر قبله خامسا ولا بعده سابعا!

(٤) سماها الخليل ألف الإلحاق، ينظر: الجمل في النحو (ص: ٢٦٢).

(٥) وكذا قال ابن الحاجب في: الشافية في علم التصريف والوافية نظم الشافية (١/ ١٤٣).

(٦) هذه مسألة خلافية، قال ركن الدين في شرح الشافية:" اعلم أنه قد يزاد الألف في نحو: يدعو ويغزو، نص عليه المبرد –رحمه الله–وغيره، وإن اقتضى ظاهر كلام المصنف أنه لا يزاد". شرح شافية ابن الحاجب – ركن الدين الاستراباذي (٢/ ١٠٢١).

وأما ألف الاستفهام فنحو: أزيد عندك؟ وبمعنى الأمر[١] نحو: ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾[٢] ، وللتوبيخ[٣]: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ﴾[٤] وللتسوية[٥] ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[٦] وللإيجاب[٧] ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[٨] وألف الإدماج[٩]

---

(١) يقول الطبري: "فإن قال قائل: وكيف قيل: "فإن أسلموا فقد اهتدوا" عقيب الاستفهام؟ وهل يجوز على هذا في الكلام أن يقال لرجل: "هل تقوم؟ فإن تقم أكرمك"؟ قيل: ذلك جائز، إذا كان الكلام مرادًا به الأمر، وإن خرج مخرج الاستفهام، كما قال جل ثناؤه: (وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ) [سورة المائدة: ٩١]، يعني: انتهوا". تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (٦/ ٢٨١).

(٢) بعض آية من سورة [آل عمران: ٢٠].

(٣) ينظر: الجمل في النحو (ص: ٢٦٠)، يقول الطبري:" واختلفت القرّاء في قراءة قوله (أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ) ، فقرأته عامة قرّاء الأمصار (أَذْهَبْتُمْ) بغير استفهام، سوى أبي جعفر القارئ، فإنه قرأه بالاستفهام، والعرب تستفهم بالتوبيخ، وتترك الاستفهام فيه". جامع البيان ت شاكر (٢٢/ ١٢١)، وليست القراءة كما خرج ابن جرير، بل شارك أبا جعفر ابن كثير وابن عامر ويعقوب. ينظر: التيسير (ص:٤٠٨).

(٤) بعض آية من سورة [الأحقاف: ٢٠].

(٥) أنكر السهيلي هذه التسمية فقال:" ولهذا نظائر يطول ذكرها، فكذلك قوله تعالى: (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ) لما لم يبالوا بالإنذار ولا نفعهم ولا دخل في قلوبهم منه شيء، صار في حكم المستفهم عنه أكان أم لم يكن. فلا تسمي الألف ألف التسوية، كما فعل بعضهم. ولكن " ألف " الاستفهام بالمعنى الذي وضعت له ولم تزل عنه". نتائج الفكر في النحو (ص: ٣٣٤).

(٦) بعض آية من سورة [البقرة: ٦].

(٧) سماها الخليل ألف التَّحْقِيق والإيجاب. ينظر: الجمل في النحو (ص: ٢٦٤).

(٨) بعض آية من سورة [الأعراف: ١٧٢].

(٩) يقصد بالإدماج هنا أن أصل كلمة لكنا (لكن أنا)، قال في الخصائص:" وأصله: لكن ==

﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾ (١) .والألف المنقلبة نحو: قام وباع.(٢) والمبدلة تكون من التنوين في: زيدا(٣)، ومن النون الخفيفة(٤) ﴿ لَنَسۡفَعَۢا ﴾ (٥) ومن الهاء في مَاء(٦)، ومن الواو(٧)

==

أنا فخففت الهمزة "بحذفها وإلقاء" حركتها على نون لكن فصارت لكننا، فأجرى غير اللازم مجرى اللازم فاستثقل التقاء المثلين متحركين فأسكن الأول وادغم في الثاني فصار: لكنا كما ترى". الخصائص (٣/ ٩٤)، وانظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ١٤٩) وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٥٣٢)، ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان (٢/ ٦٩٨).

(١) بعض آية من سورة [الكهف: ٣٨].

(٢) قال ابن جني:" إن الواو والياء متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين، نحو قام وباع، وغزا، ورمى، وباب، وعاب، وعصا، ورحى". الخصائص (١/ ١٤٧).

(٣) قال ابن الأثير:" وأثبتوا عوض تنوين المنصوب ألفا، وإن لفظوا بالنون قالوا: رأيت زيدا". البديع في علم العربية (٢/ ٣٦٣).

(٤) قال الخليل:" وَلَا تتحول النُّون الْخَفِيفَة ألفا إِلَّا عِنْد الْوَقْف عَلَيْهَا كَقَوْلِه تَعَالَى {ليسجنن وليكونا من الصاغرين}". الجمل في النحو (ص: ٢٥٦).

(٥) بعض آية من سورة [العلق: ١٥].

(٦) قال ابن عصفور:" أُبدلت الهمزة من الهاء في ماء. وأصله "مَوَهٌ"، فقلبت الواو ألفًا والهاء همزة. والدليل على ذلك قولهم في الجمع: أَمواهٌ". الممتع الكبير في التصريف (ص: ٢٣٠)، وانظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (١/ ٢٦٣).

(٧) قال الخليل: "وَالْألف الَّتِي تكون بَدَلا من الْوَاو قَول الله جلّ ذكره {وَإِذا الرُّسُل أقتت} أَصله وقتت من الْوَقْت". الجمل في النحو(ص: ٢٦٠).

في ﴿ أُقِّتَتَ ﴾ [1] ومن الياء في : أدَيّة [2]، ومن ياء المتكلم نحو: يا أُمَّا.[3]

وأما الألف التي تكون في بنية الكلمة كألف ضاربٍ وضارَبَ. وألف النداء نحو: أزيدُ أقبل، إذا كان قريبا.[4] وألف الندبة: وازيداه في الوقف.[5] وألف التأنيث كحبلى وبشرى وسكرى وذكرى وذِفرى.[6] والمنقلبة همزة [7] في نحو:(...)[8] وحمراء.

---

(١) بعض آية من سورة [المرسلات: ١١].

(٢) قال ابن يعيش:" وقالوا: وَادٍ، وأودِيَة جمعوه في القلة على أفْعِلَةَ كما قالوا: أرْغِفَةٌ، ولم يأتِ إلَّا في هذا الحرف المعتل نادرًا، كأنهم كرهوا فيه "فواعِلَ"؛ لئلا تنقلب الواو همزة، فيقال: "أوَادٍ"، والأصل: "وَوادٍ"، فيجتمع في أول الكلمة واوان، فتنقلب الأُولى همزة..". شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٢٩٦).

(٣) قال أبو علي: "الأصل في هذا يا أمّي فأبدل من الياء الألف، فقال: يا أُمَّا، ثم رخم، فقال: يا أُمَّ.قال: وإنما جازت هذه الأشياء في الأب والأم لكثرتهما في النداء ". التعليقة على كتاب سيبويه (١/ ٣٥٣).

(٤) قال في جامع الدروس:" وهي كلمةٌ برأْسها أيضاً، يؤتى بها لنداء القريبِ". جامع الدروس العربية (٢/ ١٤١).

(٥) قال سيبويه:" اعلم أن المندوب مدعو ولكنه متفجع عليه، فإن شئت ألحقتَ في آخر الاسم الألف، لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها؛ وإن شئت لم تُلحق كما لم تلحق في النداء". الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٢٠).

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٣٢٣).

(٧) قال الخليل:" وَأما ألف التَّأْنِيث فَمثل حَمْرَاء وصفراء وخضراء ألحقت فِي أخر الْمُؤَنَّث مَا كَانَ فِي أول الْمُذكر ليبلغ بَنَات الْأَرْبَع والمذكر أَخْضَر وأحمر وأصفر". الجمل في النحو (ص: ٢٥٩).

(٨) مكان النقط كلمة مطموسة عدا الأحرف الثلاثة الأخيرة منها وهي:(راء) ولم أتبين ما هي بالرغم من إعادة النظر فيها مرات، ويغلب على ظن الباحث أنها: خضراء أو ==

والألف التي هي اسم ألف: ضَرَبَا ويقومان.[١]

والألف التي تدل على الاثنين: الزيدان والعَمْران.[٢] وألف النقل الفاصلة بين النونات في: اضربنانِّ، فهذه الألف نقلت من الأثقل إلى الأخف، وهو تباعد ما بين الأمثال.[٣]

وألف الفرق التي [نهاية الصفحة الأولى من اللوح:١٥٠] تلحق ضمير المؤنث في نحو: بها، ولا يجوز حذفها. وألف الجمع في: مساجد وهندات ونحوهما. وألف الإلحاق نحو: أرطى.[٤] والألف التي تزاد في الوقف لبيان الحركة نحو: أنا.[٥]

==

صفراء.

(١) قال الخليل:" تكون فِي الْأَفْعَال دون الْأَسْمَاء نَحْو قَوْلهم الزيدان قاما والعمران قعدا وَهِي ألف الضَّمِير وَألف الضَّمِير تثنى على الف الْإِعْرَاب لِأَن الْأَسْمَاء قبل الْأَفْعَال". الجمل في النحو (ص: ٢٥٤).

(٢) قال الخليل:" وَألف التَّثْنِيَة لينَة وَهِي أَمارَة الرّفْع نَحْو قَوْلهم رجلَانِ وفرسان". الجمل في النحو (ص: ٢٥٤).

(٣) قال ابن يعيش معللا:" أدخلوا ألفًا فاصلةً بين النونات لِيزول في اللفظ اجتماعُهنّ، فقالوا: اضربنَانّ، فالألفُ ههنا شبيهٌ بالألف الفاصلة بين الهمزتين في نحو: {أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ}". شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ١٦٥).

(٤) قال سيبويه:" وتقول: أرطى وأرطاةٌ، وعلقىً وعلقاةٌ؛ لأن الألفات لم تلحق للتأنيث، فمن ثمَّ دخلت الهاء". الكتاب لسيبويه (٣/ ٥٩٧).

(٥) ينظر: المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص: ٩).

وألف المد هي التي في كتاب وحمراء، لأن الأصل حمرا كالدفلى[١] زيدت ألف المد قبل ألف التأنيث. والألف التي لتكثير الكلمة[٢] هي التي في قَبعَثرا[٣] .

والألف التي تثبت في الخط ولا تثبت في القراءة الألف في ﴿لَأَأَذۡبَحَنَّهُۥٓ﴾ [٤] ولو ثبت في اللفظ لبطل المعنى واستحال.[٥]

---

(١) الدفلى: ضرب من الشجر، والعرب تقول هو «أمر من الدفلى وأحلى من العسل». ينظر: المقصور والممدود لأبي علي القالي (ص: ١٩٤).

(٢) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١٠/ ٤٩١٨).

(٣) في جمهرة اللغة:" قَبَعْثَرى، وَهُوَ الْعَظِيم الخَلْق الْكثير الشَّعَر من الْإِبِل وَالنَّاس". جمهرة اللغة (٣/ ١٢٢٨)، وقال ابن يعيش:"و"القَبَعْثرى": العظيم الخلْق". شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٤٥٢)، وقال في موضع أخر:" الجمل الضخم". (٤/ ٢٠٣) وفي الممتع:" القبعثرى: الجمل الضحم العظيم". الممتع الكبير في التصريف (ص: ١٤٠)، وكتبها المصنف رحمه الله بألف ممدودة بعد الراء، وأكثر التصانيف على كتابتها بألف مقصورة. ينظر: الممتع الكبير في التصريف (ص: ١٤٠)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٣/ ٤٥٩) وشرح التصريف للثمانيني (ص: ٢٨٧) وشرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٢٠٠).

(٤) بعض آية من سورة [النمل: ٢١].

(٥) قال المراكشي في فصل الألف الزائدة: " فالضرب الأول الذي تزاد فيه من أول الكلمة. هذا يكون باعتبار معنى زائد بالنسبة إلى ما قبله في الوجود مثل: (أو لأَذبَحَنّه) أو (ولأَوضَعوا خِلالَكُم) زيدت الألف تنبيها على أن المؤخر أشد وأثقل في الوجود من المقدم عليه لفظا، فالذبح أشد من العذاب، والإيضاع أشد فسادا من زيادة الخبال، وظهرت الألف في الخط لظهور القسمين في العلم". عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل (ص: ٥٦).

والألف التي تزاد مع النون ألف سكران وعثمان، وفي الجمع نحو غلمان.[1]

والألف التي تقلب عند الاتصال ياء، ألف: لدا وعلى في: لديه وعليه.[2]

والألف التي تكون دعامة للفتحة نحو ما روي أن رؤبة[3] كان يقف على مثل عمر وأحمد بالألف[4]، فيقول: رأيت عمرا وأحمدا، وهذه تسقط في الدرج، ومثله قول الله تعالى:﴿ كَانَتۡ قَوَارِيرَاْ ۝١٥ ﴾[5].

وهمزة القطع والوصل يشتركان في الدخول على الاسم والفعل والحرف، ويفترقان في كثرة أحدهما في قبيل وقلة الآخر، فالغالب على الأسماء أن

---

(١) قال في المنصف:" وأما الألف والنون الزائدتان في نحو "عثمان، وسرحان"، فإنهما نظيرتا الألف والهمزة في باب "حمراء، وصفراء". المنصف لابن جني، (ص: ١٥٧).

(٢) قال الأشموني:" يستثنى مما تقدم ألف لدى وعلى الاسمية، فإن الجميع اتفقوا على قلبها ياء، ولا يختص بياء المتكلم، بل هو عام في كل ضمير، نحو: "لديه"، و"عليه"، ولدينا وعلينا". شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٢/ ١٩٤).

(٣) رؤبة بن العجاج واسمه عبد الله بن روبة بن أسد بن صخر بن كنيف بن عميرة بن ربيعة ، أبو الجحاف ويقال أبو العجاج التميمي الراجز المشهور من أعراب البصرة وهو مخضرم". تاريخ دمشق لابن عساكر (١٨/ ٢١٢)، وانظر: بغية الطلب في تاريخ حلب (٨/ ٣٦٩٦) ومعجم المؤلفين (٤/ ١٧٣).

(٤) سمى الخليل هذه الألف ألف الترنم فقال:" وَأما ألف الْخُرُوج والترنم لَا يكون إلا فِي رُؤُوس الْآي أَو عِنْد القوافي وَإِنَّمَا فعلوا ذَلِك لبعد الصَّوْت". الجمل في النحو (ص: ٢٥٥).

(٥) بعض آية من سورة: [الإنسان: ١٥].

تكون همزاتها قطعا، وإنما دخلت همزة الوصل في أسماء معدودة ضارعت الفعل بالحذف، وسيأتي ذكرها.

وموضع همزة الوصل الفعل، ويختص منه بموضعين[١]: الأمر. وما زاد على ثلاثة أحرف من الماضي. أما الأمر فكل فعل مضارعه مفتوح الأول ساكن الثاني فإنهم يحذفون في الأمر حرف المضارعة فيبقى ما بعده ساكنا فلا يمكن النطق به فيجيئون بهمزة الوصل، وإنما حذفوا حرف المضارعة (فرقا بين مجرد الأمر وغيره، والثاني أن حرف المضارعة)[٢] يشبه الفعل الاسم، والأمر ينفيه، فلما زال معنى المسَبَّبِ وهو المضارعة زال سببه وهو الحرف.[٣] وشيء آخر [نهاية اللوح: ١٥٠]: وهو أن الحرف أي: حرف المضارعة يقتضي الإعراب، ومجرد الأمر يقتضي البناء، فلم يجز اجتماع ما يقتضي الإعراب وما يقتضي البناء في موضع واحد.

فأما ما جاوز الثلاثة، وكان مفتوح الأول ساكن الثاني فإنه ثلاثي الأصل، وهمزته همزة الوصل، وهي تسعة أمثلة[٤]، ثلاثة على وزن واحد وهي: افتعل، انفعل، افعلَّ، وستة على وزن واحد وهي: استفعل، افعالَّ،

---

(١) ينظر: الجمل في النحو (ص: ٢٤٦).

(٢) هذه العبارة كتبها الناسخ في هامش الصفحة وأشار إليها بعلامة إلحاق تدل على مكانها.

(٣) ينظر: المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص: ٥٦).

(٤) قال ابن السراج:" القسمُ الثاني: ما فيهِ زائدٌ مِنْ بنَاتِ الثلاثةِ: وليسَ علَى وزنِ ذَواتِ الأربعةِ وهو ما أُسكنَ أَوله ودخلَ عليهِ أَلفُ الوصلِ وهيَ تجيءُ على ثمانيةِ أَبنيةٍ: انْفَعلَ افْتَعَلَ استفعلَ افَعالَلتُ افْعَلَلتُ افْعَوْعَلَ افْعَوَّلَ افْعَنللْتُ". الأصول في النحو (١٢٦/٣).

افعَنلَـلَ، افعوعـل، افعـوَّلّ، افعلَـلَّ، وكـذلك مصـادرها بهمـزة الوصـل؛ لأن المصدر يتبع الفعل في الاعتلال، وكذلك في لحاق همزة الوصل.(١)

وأما: خذ وكُلْ ومُر، فإنها لما حذف حرف المضارعة منها بقيت همزاتها وهي سواكن فاجتلبوا لها همزة الوصل ليمكن النطق بها، فالتقى همزتان فلم يكن بد من الإعلال، إذ التحقيق ثقيل وقليل، فآثروا الحذف لأنه أخف فيما يكثر استعماله(٢)، فحذفوا الهمزة الثانية التي هي فاء؛ لأن الأولى دخلت لمعنى فتحرك ما بعد الهمزة المحذوفة، فاستغني عن المجتلبة؛ لأنها دخلت ليُتمكن بها من النطق، فلما زال الساكن زالت الهمزة المجتلبة، ومن العرب من لا يحذف فيجيء به على الأصل، والأول أكثر.(٣)

وأما همزة القطع ففي كل فعل ماضيه على أربعة أحرف أو بوزنها (٤)، وانضم أول مضارعه نحو: أكرم ودحرج وضرَّبَ، وكل ألف صارت في فعل المخبر عن نفسه، سواء كانت قبل الإخبار ألف وصل أو ألف قطع نحو: أَنطلقُ وأخرج وأَستخرجُ وأُدحرجُ.

---

(١) ينظر: المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص: ٧١).

(٢) ينظر: اللمع في العربية لابن جني (ص: ٢٢٣).

(٣) سمى الخليل هذه الألف المحذوفة ألف السنخ فقال:" فَهِيَ سنخ الْكَلِمَة فَإِنَّهَا تثبت فِي حَال الْمُضِيّ والاستقبال والمضارعة فَمن ذَلِك قَوْلهم أَمر يَأْمر وَأخذ يَأْخُذ وَأكل يَأْكُل". الجمل في النحو (ص: ٢٤٨).

(٤) قال الخليل:" فَإِنَّمَا تعرف بياء يفعل من البنية وَهِي مَقْطُوعَة فِي جَمِيع أحوالها...". الجمل في النحو (ص: ٢٤٧)، وقال في اللمع:" فهمزة الْقطع هِيَ الَّتِي يَنْقَطِع بِاللَّفْظِ بهَا مَا قبلهَا عَمَّا بعْدهَا". اللمع في العربية (ص: ٢٢٠).

وقد جاء همزة الوصل مضمومة ومكسورة ومفتوحة، والأصل فيها الكسر[١]؛ لأنها جُلبت ساكنة ثم حركت على أصل التقاء الساكنين[٢]، إلا إذا انضم الثالث ضما لازما فإنها تضم حينئذ كراهة [نهاية الصفحة الأولى من اللوح:١٥١] الخروج من كسر لازم من غير حاجز قوي، فأما: ارموا، ابنوا، اقضوا، فالضمة منقولة من الياء المحذوفة والمنقول غير لازم.[٣]

(١) قال المبرد:" وَهَذِه الأَلف الموصولة أَصلها أَن تبتدئ مَكْسُورَة تَقول اِعلم اِنطلق فإِن كَانَ الثَّالِث من (يَفْعل) مضموما ابتُدئت مَضْمُومَة وَذَلِكَ لكراهيتهم الضمَّ بعد الْكسر حتىَّ أَنَّه لَا يُوجد فِي الْكَلَام إِلا أَن يَلْحَق الضمُّ إِعرابا نَحْو قَوْلك فخِذٌ كَمَا ترى، فكرهوا أَن يلتقي حرف مكسور وحرفٌ مضموم لَا حاجزَ بَينهمَا إِلاَّ حرفٌ سَاكن...". المقتضب (١/ ٨١)، وانظر: اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ١٩٢)، والشافية في علم التصريف (١/ ٥٨).

(٢) قال مكي مبينا علة اختيار الكسر أصلا للتخلص من التقاء الساكنين:" لما وجب تحريك الأول لالتقاء الساكنين كان الكسر أولى به في الأسماء، إذ ليس فيها كسر يراد به الإعراب إلا ومعه تنوين، فأمنوا أن يلتبس بالمعرب، إذ لو ضموا أو فتحوا لالتقاء الساكنين لالتبس بالمعرب الذي لا ينصرف؛ لأن الضم والفتح يكونان إعرابا بغير تنوين في الأسماء، ولا يكون الكسر إعرابا إلا مع التنوين...، فأما علة الكسر لالتقاء الساكنين في الأفعال فإنه لما كان الخفض لا يدخل في الأفعال حركوها لالتقاء الساكنين بحركة لا تشكل بالإعراب إذ لا خفض فيها". الكشف (١/١٢٥).

(٣) يعني أن هذه الأفعال التي ذكرها يبدأ بها بهمزة وصل مكسورة لعدم أصالة الضم في الحرف الثالث، إذ أصل هذه الأفعال: ارميوا– ابنيوا – اقضيوا. ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ١٩٢) واللمع لابن جني (ص: ٢٢٥).

والفتح في: أيمُنٍ[1] ولام التعريف، فإنما فتحت فرقا بين ما يدخل الفعل وبين ما أُلزِم الحرفَ.[2]

والفرق بين همزة الوصل وهمزة القطع أن همزة القطع بنيت على حركتها التي ابتدأت بها على كل حال، وثبتت في اللفظ والخط، إلا أن تخفف بإلقاء حركتها على ما قبلها نحو:﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ۝١ ﴾[3]

وهمزة الوصل تثبت حركتها مبتدأ بها، وتسقط حال الاتصال، فإذا سقطت سقطت حركتُها معا وإن ثبتت في الخط، تقول: يا زيد اقتل عَمْرا، فتسقط من اللفظ، واستُضعِف الرجل، وانطُلِق به. [4] فإن دخلت همزة

(١) قال سيبويه:" وزعم يونس أنَّ ألف أيم موصولة. وكذلك تفعل بها العرب، وفتحوا الألف كما فتحوا الألف التي في الرَّجل، وكذلك أيمن". الكتاب لسيبويه (٣/ ٥٠٣).

(٢) قال العكبري: "فأمّا الهمزةُ مَعَ لامِ التعريفِ فمفتوحةٌ وذلكَ لكثرةِ استعمالِ أداةِ التَّعريفِ فاختِيرَ لَهَا أخفُّ الحركاتِ فِراراً من الثِّقل". اللباب (٢/ ١٩٣).

(٣) [المؤمنون: ١]. وتنقل حركة الهمزة إلى الساكن الذي قبلها مع حذف الهمزة في رواية ورش عن نافع المدني، وهو أحد أوجه الوقف في قراءة حمزة عند الوقف على الكلمة التي فيها الهمزة، وهذا أصل مطرد في رواية ورش بشروط. ينظر التيسير في قراءة السبع (ص: ١٣٨). والنشر (٩٣٦/٣).

(٤) الفرق بين همزة الوصل والقطع من ثلاثة أوجه: الأول: أن همزة الوصل لا تثبت إلا في الابتداء للحاجة إليها، وتسقط في الدرج للاستغناء عنها أما همزة القطع فتثبت في الدرج والابتداء. والثاني: أن همزة الوصل لا تكون إلا زائدة، وهمزة القطع تكون أصلًا ومزيدة وبدلًا. والثالث: أن الاسم يجوز أن يكون مع همزة القطع على حرفين نحو أب وأخ وأم، ولا يجوز أن يكون مع همزة الوصل إلا على ثلاثة أحرف أو أكثر. أضف إلى ذلك أن وقوع همزة القطع في الكلام أكثر من وقوع همزة الوصل. ينظر: توجيه اللمع (ص: ٥٧٢) بتصرف.

الاستفهام على همزة الوصل حُذِفت لها كما تحذَف لغيرها من الحروف [١] نحو قوله تعالى:﴿ أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا ﴾[٢] ، وقول الشاعر:

أستحدث الركب عن أشياعهم خبرا : أم راجع القلب من أطرابه طربُ [٣]

إلا أن يكون همزة الوصل مفتوحة كالتي في لام التعريف[٤] وفي: ايمُنٍ،

---

(١) قال في اللمع:" وَمَتى اسْتَغْنَيْت عَن همزَة الْوَصْل بغَيْرهَا حذفتها تَقول فِي الِاسْتِفْهَام أبن زيد عنْدك حذفت همزَة الْوَصْل اسْتغْنَاء عَنْهَا بِهَمْزَة الِاسْتِفْهَام...". اللمع لابن جني (ص: ٢٢٣)، وقال العكبري موضحا:" إذَا دخلت همزةُ الاستفهامِ على همزةِ الوصْل حُذفت همزةُ الوْصلِ؛ لأنّ السَّاكنَ يُمكن النّطقُ بِهِ بعد الِاسْتِفْهَام فَلَا حَاجَة إِلَى الهمزةِ الأُخرى، وَكَانَت همزةُ الِاسْتِفْهَام أَوْلَى لأنّها دَخَلت لِمَعْنى...". اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ١٩٥).

(٢) بعض آية من سورة: [ص: ٦٣].

(٣) البيت لذي الرمة، وهو في: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (١/ ٢٧٨) والمحكم والمحيط الأعظم (٩/ ١٥٨)

) وأساس البلاغة (١/ ١٧٣) ولسان العرب (١/ ٥٥٧) منسوبا إليه.

(٤) وقع ذلك عند القراء في ستة مواضع، قال ابن الجزري في النشر:" وَأَمَّا هَمْزَةُ الْوَصْلِ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ فَتَأْتِي عَلَى قِسْمَيْنِ: مَفْتُوحَةٌ وَمَكْسُورَةٌ. ...فَالضَّرْبُ الْأَوَّلُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ ثَلَاثُ كَلِمَاتٍ فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ آلذَّكَرَيْنِ فِي مَوْضِعَيِ الْأَنْعَامِ آلْآنَ وَقَدْ فِي مَوْضِعَيِ يُونُسَ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ فِي يُونُسَ آللَّهُ خَيْرٌ فِي النَّمْلِ، فَأَجْمَعُوا عَلَى عَدَمِ حَذْفِهَا وَإِثْبَاتِهَا مَعَ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ فَرْقًا بَيْنَ الِاسْتِفْهَامِ وَالْخَبَرِ، وَأَجْمَعُوا عَلَى عَدَمِ تَحْقِيقِهَا لِكَوْنِهَا هَمْزَةَ وَصْلٍ، وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ لَا تَثْبُتُ إِلَّا ابْتِدَاءً، وَأَجْمَعُوا عَلَى تَلْيِينِهَا". النشر في القراءات العشر (١/ ٣٧٧)، قلت وسابعة ذكرها ابن الجزري في قوله: "وَالضَّرْبُ الثَّانِي الْمُخْتَلَفِ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ وَهُوَ (بِهِ أَالسِّحْرُ) فِي يُونُسَ، فَقَرَأَهُ أَبُو عَمْرٍو وَأَبُو جَعْفَرٍ بِالِاسْتِفْهَامِ، فَيَجُوزُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا الْوَجْهَانِ الْمُتَقَدِّمَانِ مِنَ الْبَدَلِ وَالتَّسْهِيلِ". ==

وايمٍ، فإنها تثبت في هذه الأمكنة الثلاث؛ لئلا يلتبس الخبر بالاستفهام [١]، وتُجعَل ألفا كراهة التحقيق فيقال: أالرجل، أايمن الله، أايم الله.

فأما الأسماء التي دخلت عليها همزة الوصل فعشرة: ابن وابنة، وامرؤ وامرأة، واثنان واثنتان، واسم واست، وايمنٌ وابنُمٌ. فابن افعٌ، وفي الأصل: فَعَلٌ كجَبَلٌ، حذفوا اللام لمضارعته الفعل[٢] وكثرة الاستعمال، أما مضارعته (الفعل)[٣] فلتضمنه أَبَاً[٤] كتضمن الفعل فاعلا، فلما حذفوا الآخر كما يحذفون أواخر الأفعال نحو: لم يرْمِ، ولم يدْعُ، اجتلبوا همزة الوصل كالعوض [نهاية اللوح: ١٥١] من المحذوف فأسكنوا الهاء الأول لأنها لا تدخل إلا على ساكن فصار سكونها جائزا للإسكان والحذف، أما الإسكان فلأنه خرج إلى أعدل الأوزان، وأما الحذف فلأنه رجع إلى عِدَّة ما لا يجب أن يَنقُص من مثله الاسم، وإنما اختاروا الهمزة كتعويض لخفتها وكثرة زيادتها أولا. وذهب الزجاج إلى أن: ابنا في الأصل: فِعلٌ بكسر الفاء[٥]، وقولهم بَنُون

==

النشر في القراءات العشر (١/ ٣٧٨).

(١)قال العكبري:" فأمّا همزةُ لَام التَّعريف فَلَا تَحْذِفُها همزةُ الِاسْتِفْهَام لأنّها لَو حُذِفت لصارَ لَفظه لفظَ الْخَبَر...". اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ١٩٥).

(٢) قال الأزهري:" والحاصل: أن بعض هذه الهمزات عوض عن لام، هي واو، وذلك في: ابن، وابنة، وابنم". التصريح بمضمون التوضيح في النحو (٢/ ٦٨٤)، وانظر البديع في علم العربية (٢/ ٣١٤).

(٣) ما بين القوسين فيه طمس لبعض الحروف، والسياق يقتضي ما أثبتُّهُ.

(٤) يعني أنه لا يكون ابن في العادة بدون أب.

(٥) قال الزجاج:" و(أبناءَكم) جمع ابن، والأصل كأنه إنما جمع بني وبنو ويقال:ابن بيَّن البنوة، فهي تصلح أن تكون "فعَل" و"فِعْل" كأنه أصله بناية، والذين قالوا بنون كأنَّهم جمعوا "بَنا" وبنون، فأبناءُ جمع "فعَل وَفِعْل". معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/١٣٠).

يدل على أنه: فَعَلٌ، إذ لو كانت الباء مكسورة لما جاز فتحها، فإن قيل: أبناءٌ في الجمع تدل على كسر الفاء كعِدلٍ وأعدالٍ، قيل: أفعالٌ، قد يكون جمع فَعَلٍ وفِعَلٍ وفُعْلٍ كجَملٍ وأجمالٍ، وعِنبٍ وأعنابٍ، وقُفلٍ وأقفالٍ، وإذا اشترك هذه الأوزان في: أفعال، ودل بنون على أنه: فَعلٌ ،كان حمل: أفعالٍ على أنه: فَعَلٌ أولى، فإن قيل: يجُوزُ أن يكون: فَعَلاً وفِعْلاً كما جوَّزنا في: اسمٍ أن يكون: فِعلاً وفُعْلاً لقولهم: أسماءٌ، قيل: لم نُجوِّز في: اسم أن يكون: فِعلاً وفُعْلاً لجمعه على أفعال، ولكن للسماع، فإن قيل: بنتٌ يدل على أن المذكر: فِعلٌ بكسر الفاء، قيل: بنتٌ صيغة على حدة للتأنيث، ولو دل كسر الباء من: بنتٍ على الكسر في: ابن لوجب أن تقول أن الأخ في الأصل: فُعلٌ كقُفلٍ لقولهم: أُختٌ، وهذا لم يقله أحد، وأيضا فقولهم: بناتٌ تدل على فتح الباء، كما يدل: أخواتٌ على فتحها؛ لأن الجمع بالألف والتاء يرد أكثر الأشياء إلى أصلها.(١)

وأما: ابنةٌ فتأنيث: ابن، والكلام فيها كالكلام في: ابنٍ. وابنُمٌ: ميمه زائدة.(٢)

وأما: امرؤ وامرأة فالأصل: مَرْؤٌ ومَرْأةٌ كإنسان وإنسانة، فالميم فاء الكلمة والراء عينها والهمزة لامها، والذي أوجب دخول همزة الوصل فيهما شيئان: أحدهما: كون الميم [نهاية الصفحة الأولى من اللوح:١٥٢] في أوله وهي تلي النون في الضَّعف، والهمزة في آخره وهي لا تثبت على صورة، فلما اختل طرفاه قوي بهمزة الوصل لَمَّا لم يُحدِث فيه ثقلا. والثاني: أن تخفيف

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ١٣٠).

(٢) قال المبرد:" وَمن ذَلِك ابنم وَإِنَّمَا هُوَ ابْن وَالْمِيم زَائِدَة". المقتضب (٢/ ٩٣).

الكلمة قد يُطرّق[١] على الهمزة الحذف نحو قولهم في: مَرْءٍ ومَرْأةٍ، مَرٌ ومَرَةٌ، وفي: كمَأَةٍ كَمَةٌ، ومنهم من يقول: كماةٌ ومراةٌ، والأول القياس[٢]، فلما كانت اللام قد تُحذَف في بعض الأحوال عوضوا همزة الوصل، وتثبت مع اللام؛ لأن الكلمة بصدد التخفيف، فاللام بصدد الحذف، فإن قيل: فهلا عوضوا في: الخبْءِ[٣] والكمْءِ[٤]، قيل: لأنهما لم يكثر استعمالهما، وأيضا قد عوضوا في: اسطاع وأهراق[٥]، ولم يعوضوا في: أجاد وأطال.

وأما: اثنان فكأنها في اللفظ تثنية: الاثن، واثنٌ غير معروف، وإذا كان غير معروف كان: اثنان من ثنيت[٦]؛ لأن الثاني مبني على الواحد، فاللام ياء وهي محذوفة، فكأنه في الأصل: ثِنيٌ، فلما حذفوا لامه عوضوا منها

---

(١) أي: يجلب ويورد.

(٢) قال النحاس:" ونظير الحذف والإثبات قولهم: امرؤٌ وامرأةٌ، فإذا جاؤوا بالألف واللام، قالوا: المرء والمرأة، والقياس الامرؤ والامرأة؛ وذلك جائزٌ". عمدة الكتاب للنحاس (ص: ١٨٨)، وانظر: المنصف لابن جني، (ص: ٦٢).

(٣)قال الأزهري:" والْخَبْءُ: مَا خبَأْتَ من ذَخِيرَةٍ ليَوْم مَّا...وَيُقَال: هُوَ الماءُ الَّذِي يَنزِلُ من السَّمَاء، والنَّبْتُ الَّذِي يخرجُ من الأَرْض". تهذيب اللغة (٧/ ٢٤٥).

(٤) قال ابن سيده:"الكَمْء: نَبَات يُنَقِّض الأَرْض فَيخرج كَمَا يخرج الْفطر. المحكم والمحيط الأعظم (٧/ ٩٧).

(٥) ينظر: الأصول في النحو (٣/ ٢٢٩).

(٦) قال ابن الأثير:" وأمّا اثنان واثنتان فقيل: أصلها ثنيان من ثنيت، وليس له مفرد من لفظه، فحذفت ياؤه وأسكنت فاؤه، وألحق همزة الوصل...". البديع في علم العربية (٢/ ٣١٥).

همزة الوصل كما عوضوا في: ابنٍ، فقيل: اثنٌ ثم ثني فقيل: اثنان كما قيل: ابنان، مثالهما: إِفعان، وابنتان إِفعتان، والكلام فيهما على سواء.[١]

فأما: اسم فأصله: سِمْوٌ حذفت الواو وعوض الهمزة[٢]، يقال: اِسمٌ واُسمٌ، وسِمٌ وسُمٌ، وسِماً وسُماً نحو: هدىً ورضاً، فمن قال: سُمٌ وسَماً فهو عنده من: سما يسموا[٣]، فلما حذفوا اللام ضُم الأول ليدل على أن المحذوف واوٌ، ومن قال: سِمٌ فهو عنده من الياء سمى يُسَمِّي سِميا، فكُسِر السين ليدل على الياء المحذوفة.

وأما: است فالأصل [سَتهةٌ][٤] والمحذوف هاء لدخول تاء التأنيث عليه،

---

(١) ينظر: رسالة الملائكة ت الجندي (١/ ١٤١).

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (١/ ٩).

(٣) ينظر: اللمحة في شرح الملحة (١/ ١١١).

(٤) ما بين القوسين مطموس، وقد أثبتُّ ما ذكرته المراجع الأخرى في هذا. قال سيبويه:"....وستهيٌّ. وإنَّما جئت في استٍ بالهاء لأنَّ لامها هاء، ألا ترى أنَّك تقول: الأستاه وستيهةٌ في التحقير". الكتاب لسيبويه (٣/ ٣٦١)، وقال المبرد:" وَمن ذَلِك اِستٌ إِنَّمَا هِيَ على ثَلَاثَة أحرف فالسين مَوضِع الْفَاء وَالتَّاء مَوضِع الْعين وَالْهَاء فِي مَوضِع اللَّام وَهِي الساقطة يدلك على ذَلِك قَوْلك فِي التصغير سُتيهة وَفِي الْجمع أستاه". المقتضب (٢/ ٩٣)، وقال الجوهري:" [سته] الاسْتُ: العَجُزُ، وقد يُراد به حلقة الدبر. وأصلها سته على فَعَلٍ بالتحريك، يدلُّ على ذلك أن جمعه أستاه". الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٦/ ٢٢٣٣). وقال الأزهري (هـ س ت):" وَقَالَ النحويون: أصل الاست: سَتْهٌ، فاستثقلوا الْهَاء لسكون التَّاء، فَلَمَّا حذفوا الْهَاء سُكِّنت السِّين، فاحتيج إِلَى ألف الوصْلِ، كَمَا فُعِل بِالِاسْمِ، وَالِابْن، فَقيل: الاسْت". تهذيب اللغة (٦/ ٧٤)، وانظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٤٢٩) وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٧٩٦) والمعجم الوسيط (١/ ٤١٦) وكلام محقق الممتع الكبير في التصريف ==

وانقلابها في الوقف هاء، فتصير إلى اجتماع هاءين فصار في الاستثقال بمثابة اجتماع المثلين [نهاية اللوح:١٥٢]. وتعذر الإدغام فهربوا إلى الحذف كما يهربون إليه ثَمّ، وحذفوا اللام لأن تاء التأنيث جاءت لمعنى، وتبعت الأصل في الحذف، لئلا يُظن أنها عوض كالتاء في: بُرةٍ وسَنةٍ، فلما بقي: سَتْ عوضوا الهمزة فقالوا: است، ومن العرب من لا يعوض ويقول: سَتٌ، قال الشاعر:

شَأَتْكَ قُعَيْنٌ غَثُّها وسَمينُها ... وأنتَ السَّتُ السُّفلى إذا دُعِيَتْ نَصرُ.[١]

وحذفوا العين فقالوا: سَهٌ والسَهُ.[٢]

فأما: ايمن، فحكى أبو الحسن في ألفه القطع، ومن زعم أنه جمع: يمين[٣] فالألف ألف قطع لا مرية فيه[٤]، وحكى سيبويه الوصل[٥]، قال الشاعر:

==

(ص: ٣٩٧) في الحاشية:٢.

(١) البيت لأوس بن حجر وهو في: العين (٣/ ٣٤٦) وغريب الحديث للقاسم بن سلام (٣/ ٨٢)، تهذيب اللغة (٦/ ٧٥) وتاج العروس (١٤/ ٢٢٦) وغيرها.

(٢) قال في المنصف:" وقد قالوا: "سَهٌ" في معناها فحذفوا العين، وهذا من الشاذ، ولم يأت من الأسماء ما حُذفت عينه إلا هذا الحرف". المنصف لابن جني (ص: ٦١).

(٣) قال ابن جني في المنصف:" وكان أبو العباس ينكر أن يكون جمع يمين، قال: لوصلهم الألف، ولا يمتنع أن تحذف الهمزة لكثرة الاستعمال ومعرفة الموضع". المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص: ٦١).

(٤) هذا مذهب الكوفيين، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (١/ ٣٣٤).

(٥) ينظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٥٠٣)، وكذا قال المبرد في المقتضب (١/ ١٦٤)، ==

فقال فريق القوم لما نشدتهم ... نعم وفريق ايمن الله ما ندري[١]

والذي سوّغ دخول همزة الوصل عليه وقوعه موقع الفعل، وليس يَسوغُ أن يقال: لما توهَّن طرفاه قُوِّي بهمزة الوصل؛ لأن هذا الاسم جار مجرى واو القسم، فليس مما يقوَّى، ولا لحذف النون في: اَيمُ الله؛ لأنهم قد قالوا: اَمُ الله[٢]، ولو أرادوا العوض لكان هذا الموضع أولى به لبقاء اسمٍ على حرف واحد.[٣]

باب النونين الثقيلة والخفيفة

وهما يَلحقان الفعل المستقبل[٤] تأكيدا [٥]، تقول: والله ليخرجنَّ زيدٌ غدا، ووالله لا يقومنَّ ، فأكدت النون الخروج مع اللام، وأكدت نفيه مع لا، والذي

==

وانظر: علل النحو (ص: ٢١٤).

(١) البيت لنصيب وهو في: الكتاب لسيبويه (٣/ ٥٠٣) وسر صناعة الإعراب (١٢٨/١)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٦/ ٢٢٢٢) والمخصص (٤/ ٧٤) وغيرها.

(٢) قال العكبري:" وللعرب فِيهَا لُغَات فتح الْهمزَة وَكسرهَا مَعَ النُّون وَفتحهَا وَكسرهَا مَعَ حذف النُّون كَقَوْلِك (ايم الله) وَالْخَامِسَة (آم الله) بِكَسْرِهَا وَفتحهَا مَعَ حذف الْيَاء وَالنُّون و (مِنُ الله) بضمَّ الْمِيم وَكسرهَا و (مُ الله) بِالضَّمِّ وَالْكَسْر". اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٣٨١).

(٣) ينظر لتفصيل المسألة: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (١/ ٣٣٧).

(٤) قال في الأصول:" هذه النونُ تلحقُ الفعل غيرَ الماضي إذا كانَ واجبًا للتأكيدِ فيبنى معها". الأصول في النحو (٢/ ١٩٩).

(٥) قال سيبويه:" وزعم الخليل أنَّهما توكيد كما التي تكون فضلاً. فإذا جئت بالخفيفة ==

يقتضيه القسم هو اللام، والنون جاءت للتأكيد، فلهذا جاز سقوطها نحو: والله ليقومُ زيد، والأكثر ثباتها؛ لأن القسم من مواضع التأكيد، ولا يلحق النونُ فعلَ الحال ولا الماضي؛ لأن الماضي والحال ثابتان، والثابت لا يفتقر إلى تأكيد كما يفتقر إليه ما لم يثبت وهو المستقبل، ولهذا دخلت النون في الأمر والنهي، نحو: لا تُخرِجنْ زيدا، واضربنْ عَمْرا؛ لأن ذلك مما [نهاية الصفحة الأولى من اللوح:١٥٣] لم يثبت، إذ الأمر والنهي لا يصحَّان إلا فيما يستقبل، وكذا الشرط والجزاء نحو قوله تعالى:﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[1] ؛ لأن المجازاة بالمستقبل، فأما قولهم: إن ضربتَ ضربتُ فإن النون لا يدخل عليه، وإن كان بمعنى المستقبل هنا، فإن اللفظ باق، وكذا الاستفهام نحو: هل يخرجنَّ زيدٌ؛ لأن الاستفهام مما لم يثبت، ولا تدخل على الخبر المثبت المحض؛ لأنه مستقر ثابت، إذ لم تعِّلقه بشيء نحو: يخرج زيد غدا، فلم تجعل في قولك: يخرج زيد غدا، ما يكون مانعا من الخروج، بل قَطَعْتَ ذلك، وإذا كان ثابتا لم يفتقر إلى التأكيد، وإنما جاء ذلك في القسم وحده؛ لأن القسم من مواضع التأكيد، فيصاحبه ما يدل عليه، فجملة مواضعها: القسم والأمر والنهي والاستفهام والشرط[2]، وهي تبنى مع الفعل، ويلزم الحرف الذي قبلها الفتح نحو: هل تخرجَنَّ؟ فلما كان كذلك حذفت حركة الإعراب، ولهذا قالوا في التثنية: اخرجانِّ، قال الله تعالى:﴿ وَلَا

==

فأنت مؤكد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشدُّ توكيدا". الكتاب لسيبويه (٣/ ٥٠٩).

(١) بعض آية من سورة: [مريم: ٢٦].

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (٢/ ٥٣٦).

تَتَّبِعَآنِّ﴾ [1] فوجب سقوط نون: تفعلان لكونها بمنزلة الرفع، كما يسقط الرفع في فعل الواحد، وكذلك تقول في الجمع: هل تفعَلُنَّ؟ وفي فعل المرأة المخاطبة: هل تفعلِنَّ؟ فتَحذِف النون في هذه المواضع الثلاثة حذفَ الضمة في فعل الواحد[2]، فلما حذفت النون بقي: هل تفعلونَّ؟ وهل تفعلينَّ؟ فالنون الأولى من النونين ساكنة، والواو والياء ساكنتان، فحُذِفت الواو والياء ويُكتفَى بالضمة والكسرة، فيقال: هل تفعلُنَّ؟ وهل تفعلِنَّ [يا امرأة][3]، ولم تحذف الألف في: تفعلانِّ؛ لأن الألف نهاية في الخفة.

وتلحق النون فعل جماعة النساء نحو: هل تفعلْنانِّ ذلك؟ فتدخل هذه الألف لتفصل بين النونات[4]، كما أدخلت في نحو قوله تعالى [نهاية اللوح:١٥٣]:﴿ ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا ﴾[5] لتفصل بين الهمزتين[6]، وكسروا النون

---

(١) بعض آية من سورة: [يونس: ٨٩].

(٢) قال ابن السراج:" فإذا أدخلت النون الشديدة على "يفعلانِ" حذفت النون التي هي علامة الرفع لاجتماع النونات، ولأن حقه البناء فينبغي أن تطرح الذي هو علامة الرفع، وكذلك النون في "يفعلون" تقول: ليفعلن ذاكَ ...،فإن أدخلتها على "تَضربينَ" حذفت أيضًا النون لاجتماع النونات لأنها تكون علمًا للرفع". الأصول في النحو (٢/ ٢٠١). الأصول في النحو (٢/ ٢٠١)

(٣) أثبتها الناسخ من غير ألف هكذا [يامرأة] والصواب ما أثبته.

(٤) قال العكبري:" إنَّما زيدت الألفُ قبلَ نونِ التوكيد فِي فعلِ جمَاعَة النسْوَة لئلاّ تتوالى ثلاثُ نُوناتٍ زَوَائِد على الْفِعْل ففُصل بِالْألف بَينهمَا". اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٧٠).

(٥) بعض آية من سورة [النازعات: ٢٧].

(٦) القراء العشرة مفترقون في ذلك، فمنهم من يحقق الهمزتين بلا إدخال، ومنهم من يحقق ويدخل، ومنهم من يسهل أخرى الهمزتين مع الإدخال وعدمه. ينظر: التيسير ==

لوقوعها بعد الألف[1]، والنون في: تفعلْنانِّ ضميرٌ لا يمكن حذفه [2]، كما حذف نون الإعراب في التثنية والجمع، وكل موضع يدخل فيه الثقيلة فالخفيفة تدخل إلا فعل الاثنين وفعل جماعة النساء في قول عامة النحويين[3]، لأنه يلزم التقاء الساكنين تقول: اضرباً زيدا، وللجميع: اضربُن، وللمخاطبة: اضرِبِنْ، وإنما لم يجز دخولها على فعل الاثنين؛ لأن النون الإعرابية تحذف لنون التأكيد فيَبقَى الألف ساكنة ونون التأكيد ساكنة، ولا يجوز حذف الألف لأنها ضمير، فلو أدخلت عليه النون الخفيفة لم يخل من ثلاثة أمور: أحدها: أن تكسرها لالتقاء الساكنين، ولا يجوز هذا لأنه لا يُعلَم حينئذ أنون إعراب هي أم نون تأكيد. والثاني: أن يُحذَف الألف لالتقاء الساكنين، وذلك لا يجوز؛ لالتباس فعل الاثنين بفعل الواحد.[4] والثالث: أن تُقِرَّ النون الساكنة مع الألف فتقول: هل تفعلانِّ؟ وهذا لا يجوز عند أكثرهم؛

==

(ص/١٣٣)، والنشر.

(١) قال العكبري:" وَإِنَّمَا كُسرت بعد الْألف تَشْبِيها بنُون تضربانِ وَهُوَ الأَصْل فِي التحريك لالتقاء الساكنين". اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٧٠).

(٢) ينظر: الأصول في النحو (٢/ ٢٠١).

(٣) هذه مسألة خلافية، قال في الإنصاف:" ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة، نحو "افْعَلَانْ وافْعَلْنَانْ" بالنون الخفيفة، وإليه ذهب يونس بن حبيب البصري. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخالها في هذين الموضعين". الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (٢/ ٥٣٦) وانظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٥١٩)، والمقتضب (٣/ ٢٣)، والأصول في النحو (٢/ ٢٠١).

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ٢٥٨).

لأجل أنهم لا يجمعون بين ساكنين مظهرين في الدرج[١]، وإنما يكون ذلك إذا كان الثاني منهما مدغما نحو: دابة وأُصَيمٌّ تصغير: أَصمٌّ، ومُدَيقٌ[٢]، وقد أجازه يونس، وحكى الشيخ أبو الحسين[٣] أن الشيخ أبا علي كان يحتج له بقراءة من قرأ:﴿ وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى ﴾[٤] بسكون ياء الإضافة، وقال شيخنا عبد القاهر: عندي أن هذا لا يقبُح كل القبح؛ لأجل أن في الألف فرط مدٍ، والمد يقوم مقام الحركة، وإذا حسن اللفظ جاز اجتماع الساكنين، وإنما امتنع النحويون منه لقلته في كلامهم، وأنه على كل حال لا يخف كل الخفة.[٥]

فإن وقفت على هذه النون في موضع، وكان ما قبلها مفتوحا أبدلت [نهاية الصفحة الأولى من اللوح:١٥٤] منها ألفا [٦]، وذلك نحو: اضربا زيدا، قال الله تعالى:﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾[٧] و ﴿ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾[٨]

(١) ينظر: الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي (ص: ٣٢٣).

(٢) تصغير(مُدَق) آلة يعتمل بها ويدق، ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٤/ ١٤٧٦).

(٣) محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث النحوي، ابن أخت أبي علي الفارسي، كان نحوياً فاضلاً، أخذ عن خاله أبي علي الفارسي، وأخذ عنه عبد القاهر، مات سنة ٤٢١، تنظر ترجمته في: يتيمة الدهر: (٤/ ٤٤٤)، ونزهة الألباء:(ص: ٢٥١)، ومعجم الأدباء:(٦/ ٢٥٢٣)، وإنباه الرواة:(٣/ ١١٦) وغيرها.

(٤) بعض آية من سورة [الأنعام: ١٦٢].

(٥) ينظر كلام ابن الأنباري في: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (٢/ ٥٣٧).

(٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٧١)، البديع في علم العربية (١/ ٦٧٠).

(٧) بعض آية من سورة [العلق: ١٥].

(٨) بعض آية من سورة [يوسف: ٣٢].

لأن هذه النون ساكنة مفتوح ما قبلها فأبدلوا فيها الألف كما فعلوا ذلك بالتنوين في حال النصب نحو: رأيت زيدا، وإن كان ما قبلها مكسورا أو مضموما حذفْتَها، تقول: هل تضربْنَ يا قوم؟ إن وقفت: هل تضربون؟ رددت نون الرفع التي كنت حذفْتَها لزوال ما كنت حذفت النون من أجله، كما تحذف التنوين في حال الرفع والجر في نحو: هذا زيدْ ومررت بزيدْ، فإن لقي هذا النون ساكن حذفْتَها قلت: اضربْنَ يا فتى إذا وصلتها: اضربا القوم، ولا تحركه لالتقاء الساكنين كما حركت التنوين في قوله عز وجل: ﴿ أَحَدٌ ٱللَّهُ﴾ (١) وفي قولهم: زيدنِ العاقل، ولكن تحذفها ليكون لما يدخل الاسم فضلةً على ما يدخل الفعل؛ لأن الفعل دون الاسم في الرتبة، فكذلك ما يدخل الفعل دون ما يدخل الاسم في الرتبة.(٢)

فصلٌ من دخول النونين في المعتل، وهو على ثلاثة أضرب: معتل بالفاء، ومعتل بالعين، ومعتل باللام. فالمعتل بالفاء: وعَد، ووجِل، وودُع، تقول من وعد: عِدنَّ، وعِدانِّ للتثنية، وعِدُنَّ في الجمع، وعِدِنَّ في المؤنث، وعِدْنانِّ في جمع المؤنث، وفي: وجِل: إيجلنَّ، إيجلانِّ، إيجلُنَّ، إيجلِنَّ، إيجَلنانِّ، وفي ودُع: أُودُعنَّ، أُودُعانِّ، أُودُعُنَّ، أُودِعُنَّ، أودُعْنانِّ.(٣)

(١) بعض آية من سورة [الإخلاص: ١ – ٢]، وكتبها المصنف (أحدُنِ الله) على اللفظ.

(٢) ينظر ما قاله أبو علي في: التعليقة على كتاب سيبويه (٤/ ٢٨)، والكناش في فني النحو والصرف (٢/ ١٣٢).

(٣) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٦٦٩).

والمعتل العين نحو: قال يقول، وباع يبيع، وخاف يخاف، يقول: قُولَنَّ يا رجل، وقُولانِّ، وقُولُنَّ، وقُولِنَّ [يا امرأة][1]، وتقول في باع: بِيعَنَّ، وبِيعانِّ، وبيعُنَّ، وبِيعِنَّ، وفي خاف: خافَنَّ، وخافانِّ، وخافُنَّ، وخافِنَّ، وقُلنانِّ وخِفنانِّ وبِعنانِّ.[2]

والمعتل اللام: غزا يغزو، ورمى[3]، وخشي يخشى، تقول: اغزُوَنَّ، اغزُوانِّ، اغزُنَّ [نهاية اللوح:١٥٤]، واُغزِنَّ بكسر الفاء، واغزونانِّ، غير أن الكسرة في: أغزى تشاب بشطر من الضمة، وتقول: ارمِيَنَّ، وارميانِّ، وارمُنَّ، وارمِنَّ يا امرأة، وارمينانِّ، ومن خشيتُ: اخشينَّ، واخشيانِّ، واخشوُنَّ، واخشِينَّ، واخشَينَانِّ [4]، وتقول من : شاء يشاء: اشأيَنَّ، اشأيانِّ، اشأوُنَّ، اشأِينَّ، اشأينانِّ. تقول من: رأى يرى، وكان في الأصل: يرأى مثل يرعى، إلا أنه ألزم التخفيف، والأمر منه: رء يا رجل، وأصله: ارءَ مثل: ادع، وارأيا مثل ادعيا، وارأو مثل: ادعوا، وارأى مثل:ادعى، وارأيْن مثل: ادعين، هذا هو الأصل إلا أنهم حذفوا الهمزة فبقي: يرى، فصار الأمر إلى قولهم: رَ يا رجل، وللتثنية: ريا، وللجمع: روْ، وللمرأة: رَيْ، وللجماعة: ريْنَ [5]، فإذا أدخلت عليه نون التأكيد تقول في الواحد: ريَنَّ، وللاثنين: رَيانِّ، وللجمع:

(١) أثبتها الناسخ هكذا[يامرأة]من غير ألف، والعجب أنه أثبتها بعد ذلك بأسطر صحيحة، وذلك عند قوله:" وارمِنَّ يا امرأة.

(٢) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٦٦٩).

(٣) لعله نسي في التمثيل مضارع: رمى، أو سها عنها الناسخ– رحمة الله عليهما.

(٤) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٦٦٩) وما بعدها.

(٥) ينظر: الأصول في النحو (٢/ ٤٠٠).

رَوُنَّ، وللمرأة: رَبِنَّ، والجماعة: رَيْنانِّ[1]، وما جاءك مما لم يُذكر هاهنا فقسه على ما ذُكر تصب إن شاء الله تعالى وحده.

باب الإمالة[2]

الإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة فتميل الألف بعدها نحو الياء لضرب من تجانس الصوت[3]، وهي ضرب من الإعلال تلحق الكلمة، وبابها الأسماء والأفعال، فأما الحروف فلا يمال شيء منها إلا على استكراه وتأويل[4]، وإنما كانت بالفعل أليق؛ لأن الإعلال إلى الفعل أسبق.

---

(١) ينظر: المسائل الحلبيات (ص: ٩٠)، وعمدة الكتاب للنحاس (ص: ٢٤٨)، والمفتاح في الصرف (ص: ٨٢).

(٢) الفتح والإمالة لغتان شائعتان بين القبائل العربية منذ زمن بعيد، حتى قبل الإسلام ، يقول الإمام الداني في كتاب الموضح:" اعلموا أن الفتح والإمالة فيما اختلفت القراءة فيه، لغتان مشهورتان مستعملتان، فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم، فالفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس". الموضح لمذاهب القراء في الفتح والإمالة (١٥٩/١). ويقول الأزهري:" والإمالة لغة تميم، وعليها صيغة لسان مَنْ جاورهم من أهل العراق والبَدوِ". معاني القراءات للأزهري (١/ ١٤٠).

(٣) في النشر:" وَالْإِمَالَةُ أَنْ تَنْحُوَ بِالْفَتْحَةِ نَحْوَ الْكَسْرَةِ وَبِالْأَلِفِ نَحْوَ الْيَاءِ كَثِيرًا وَهُوَ الْمَحْضُ، وَيُقَالُ لَهُ: الْإِضْجَاعُ، وَيُقَالُ لَهُ: الْبَطْحُ، وَرُبَّمَا قِيلَ لَهُ الْكَسْرُ أَيْضًا، وَقَلِيلًا وَهُوَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا التَّقْلِيلُ وَالتَّلْطِيفُ وَبَيْنَ بَيْنَ ، فَهِيَ بِهَذَا الِاعْتِبَارِ تَنْقَسِمُ أَيْضًا إِلَى قِسْمَيْنِ إِمَالَةٌ شَدِيدَةٌ وَإِمَالَةٌ مُتَوَسِّطَةٌ ". النشر في القراءات العشر (١٢٠٣/٤)، وانظر: الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة (١٦٤/١)، توجيه اللمع (ص: ٥٩٩).

(٤) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٤٧٣) والشافية في علم التصريف ==

ومعنى الإمالة: تقريب الألف من الياء، [1]كان قبلها أو بعدها كسرة؛ ليجري الصوت في مجرى واحد فيخف[2]، سواءً كان بين الألف والكسرة حرف متحرك أو ساكن، أو حرفان أحدهما متحرك والآخر ساكن، لأن الساكن غير معتد به، نحو: شِملالٍ[3]، وليست الإمالة مما لابد منه[4]، من أحب أمال، ومن لا يحب لا يميل.[5]

==

(٨٥/١) و الكناش في فني النحو والصرف (٢/ ١٥٦)، وقال في توجيه اللمع:" ولا تمال الحروف لبعدها من الاشتقاق". توجيه اللمع (ص: ٦٠٩).

(١) السياق يقتضي إضافة: (إذا) قبل:(كان) ، لأن وقوع الكسر قبل الألف أو بعده شرط للإمالة.

(٢) يقول الداني مبينا الغرض من الإمالة:" ....وهو الإعلام بأن أصل الألف الياء، أو التنبيه على انقلابها إلى الياء في موضع، أو مشاكلتها للكسر المجاور لها أو الياء". ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني (ص: ٢٠٤)، وانظر التصريح بمضمون التوضيح في النحو (٢/ ٦٣٩)، وشرحان على مراح الأرواح في علم الصرف (ص: ١٤٨).

(٣) الناقة القوية السريعة. ينظر: العين (٦/ ٢٦٦).

(٤) يقول الداني في كتاب الإمالة:" والفتح عند علمائنا الأصل، والإمالة فرع عليه، وذلك بدلائل خمسة..." الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة (١٥٩/١).

(٥) قال السيوطي:" ثمَّ الإمالة جَائِزَة لَا وَاجِبَة بِالنّظرِ إِلَى لِسَان الْعَرَب لِأَن الْعَرَب مُخْتَلفُونَ فِي ذَلِك فَمنهمْ من أمال وهم تَمِيم وَأسد وَقيس ويمامة أهل نجد وَمِنْهُم من لم يمل إِلَّا فِي مَوَاضِع قَليلَة وهم أهل الْحجاز". همع الهوامع (٣/ ٤١٤).

والأسباب التي[نهاية الصفحة الأولى من اللوح:١٥٥] تجوز لها الإمالة ستة[١]: الكسرة والياء، وانقلاب الألف عن الياء، أو يكون بمنزلة المنقلبة عن الياء، أو يكون الحرف الذي قبل الألف (ينكسر)[٢] في بعض الأحوال، أو يكون إمالةٌ لإمالةٍ.

أما الكسرة فقد أمالوا لها الألف ظاهرة ومحذوفة، فالظاهرة قد أمالوا لها الألف متقدمة ومتأخرة، فالمتقدمة: سِربال وشِملال وعِماد، والمتأخرة: عابدٌ وسالمٌ ومساجد وهابيلُ، والعجمي فيما يوجب الإمالة كالعربي. وأما المحذوفة فقد أمالوا لها الاسم والفعل، فالفعل: خاف ونام لمراعاة الكسرة[٣] في: خِفْتُ ونِمْتُ[٤]، ولهذا المعنى ساغت الإمالة في اسم الله عز وجل؛ لأن الألف لا تخلوا من أن تكون زائدة كألف: فِعَالٍ، نحو: إزارٍ وعمادٍ، أو تكون عينا، فإن

---

(١) قال الداني:" اعلم أن الأسباب التي تجوز معها الإمالة سبعة، الكسرة، والياء، والانقلاب من الياء، والمشبهة بالمنقلب من الياء، والإمالة للإمالة، والألف التي ينكسر ما قبلها أو ما بعدها، والألف المتطرفة فيما كان على أكثر من ثلاثة أحرف". الموضح لمذاهب القراء في الفتح والإمالة (١٨٧/١)، وقال في النشر أنها عشرة ترجع إلى اثنين (الكسرة والياء). النشر (١٢٠٨/٤)، وقال السخاوي إنها ستة ترجع إلى الكسرة والياء. ينظر فتح الوصيد (٤١٨/٢).

(٢) حرف الياء مطموس في الكلمة التي بين القوسين.

(٣) قال المبرد معللا:" فَإِنَّمَا أملت؛ لتدل على أَن أصل الْعين الْكسر؛ لِأَنَّهُ من بِعْت، وصرت وَالْعين أَصْلهَا الْكسر وألفها منقلبة من وَاو". المقتضب (٣/ ٤٢).

(٤) أمال حمزة الزيات – أحد القراء السبعة – من هذا عشرة أفعال، قال الداني:" وَتفرد حَمْزَة بإمالة عشرَة أفعال وَهِي جَاءَ وَشاء وَزَاد وران وَخَافَ وطاب وخاب وحاق وضاق وزاغ فِي والنجم وزاغوا فِي الصَّفّ لَا غير". التيسير في القراءات السبع (ص: ١٦٤)، وقد شاركه ابن ذكوان في إمالة جاء وشاء. ينظر السابق.

كانت زائدة جازت الإمالة فيها لأمرين، أحدهما: أن الهمزة كانت مكسورة، وكسرها يوجب الإمالة كما يوجبها كسرة عين: عمادٍ، وحذفها من الكلمة غير مانع من إجرائها مجرى التأنيث، ألا تراهم جوَّزوا الإمالة في نحو: مادٍ وسادٍ للكسرة المنويَّة في عين فاعل قبل الإدغام وإن عدمت الآن، وحكى سيبويه إن منهم من يميل: هذا (مِاشٍ)[١] في الوقف[٢]، فهذه إمالة لكسرة ليست في اللفظ، والثاني أن لام الفعل مجرورة، وقد أمالوا لكسرة الجر، فإن كانت الألف عينا فلا مرية في حسن الإمالة لانقلاب الألف عن الياء[٣]، لقولهم: لاهِ أبوك في معنى: لله أبوك.

فأما الإمالة للياء فلا شك في حسنها؛ لأنهم إذا أمالوها للكسرة ليقربوها منها فيتجانس الصوت فيهما التماسا للخفة، وهي بعض الياء، فلأن يميلوها نحو الياء أولى، نحو: قيس (عيلان)[٤].

فأما الألف المنقلبة فلا تخلو أن تكون في اسم أو فعل، فإن كانت في اسم لم تخل من أن تكون عينا أو لاما [نهاية اللوح:١٥٥]، فإن كانت عينا لم تخل من أن تكون منقلبة عن ياء أو واو، فإن كانت منقلبة عن ياء فلا

(١) حرف الشين غير واضح في الكلمة التي بين القوسين.
(٢) ينظر: الأصول في النحو (٣/ ١٦٣).
(٣) ينظر: المقتضب (٣/ ٤٣).
(٤) كذا في المخطوط، وأكثر المصادر تثبته: قيس غيلان بالمعجمة. ينظر أسرار العربية (ص: ١٨٠)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (١/ ١٥٥)، مشارق الأنوار على صحاح الآثار (٢/ ٢٠٠)، وجمعهما ابن السراج فقال:" وقَيس عَيْلانَ وَغَيْلانُ". الأصول في النحو (٣/ ١٦٠).

خلاف في حسن الإمالة [١]، وإن كان انقلابها عن واو، فإن الاسم لا [يخلو][٢] من أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا، فإن كان مرفوعا أو منصوبا لم يُمَل، وإن كان مجرورا أميل[٣]، تقول: أخذت من ماله، ووقفت ببابه، [شَبَّهوا][٤] ألف: مال وباب بألف فاعل لانكسار ما بعدهما كانكسار ما بعدها، فإن انضم أو انفتح لم يميلوا لزوال الشبه، فإن كانت الألف لاما جازت الإمالة، سواء كانت منقلبة عن واو[٥] أو عن ياء، نحو: رحى وفتى وقفى وعصا. أما المنقلبة عن الياء فلأنها في موضع الياء فهذا لا سؤال فيه.

وأما الواو فلأن اللام موضع تغيير وإعلال، ألا تراهم قالوا: عِصيٌّ وقِفِيٌّ، فانقلبت الواو ياء، وهذا الإعلال لا يُتَطرقُ على العين لتوسطها، وكلما قوي الحرف بالبعد عن الطرف كان من الإعلال أبعد، ألا تراها تصح في الموضع الذي [تعتَلُّ] [٦] فيه اللام نحو: أقول، وإذا كانت من المعتل أبعد كانت إلى الصحيح أقرب، وإذا كانت إلى الصحيح أقرب احتمت من الإعلال احتماء الصحيح منه، والإمالة تغيير وإعلال فيجب أن تكون أغلب

---

(١) ينظر: المقتضب (٣/ ٤٢).

(٢) تكرر من الناسخ إثبات الكلمة بهذه الطريقة[يخلوا].

(٣) ينظر: الأصول في النحو (٣/ ١٦١).

(٤) كذا ضبطها رحمه الله،[شُبِّهوا] والمناسب لسياق الكلام: (شَبَّهوا) بالفتح، والله أعلم.

(٥) أما عند القراء فذوات الواو لا تمال في الأصل إلا ما ورد النص بإمالته، يقول الشاطبي رحمه الله: ٣٠٣ – وَحَرَفُ تَلاَهَا مَعْ طَحَاهَا وَفِي سَجَى ... وَحَرْفُ دَحَاهَا وَهْيَ بِالْوَاوِ تُبْتَلَا ٣٠٤ – وَأَمَّا ضُحَاهَا وَالضُّحَى وَالرِّبا مَعَ الْ ... قُوَى فَأَمَالاَهَا وَبِالْوَاوِ تُخْتَلَا. ينظر: متن الشاطبية (ص: ٢٥).

(٦) ضبطها الناسخ رحمه الله (يَعْتُلَّ)، والصواب ما أثبته، والله أعلم.

على اللام منه على العين كما أن سائر الإعلال كذلك، فهذا فرق ما بين الألف المنقلبة عن الواو إذا كانت عينا وإذا كانت لاما.

فأما الفعل فلا [يخلو][1] الألف المنقلبة فيه من أن يكون عينا أو لاما، فإن كانت عينا فلأنها لا [تخلو] من أن يكون منقلبة عن واو أو عن ياء، فإن كانت منقلبة عن ياء فلا مرية في جواز الإمالة، وإن كانت منقلبة عن واو فإنه ينظر، فإن كان مما ينكسر أوله نحو: خِفت ونِمت أُميل، وإن كان [نهاية الصفحة الأولى من اللوح:١٥٦] مما لا يُكسَر أوله لم يُمَل نحو: قام وقال[2]، وإنما لم يمل الفعل ها هنا كما أميل [الاسم][3] نحو: بابٍ وبالٍ، وإن كانت العينان فيهما واوا، وكانت الإمالة على الفعل أغلب من حيث كان التغيير له ألزم؛ لأن الألف في: بابٍ نُحِيَ بها نحو كسرة الإعراب فأميلت لها، وليس في الفعل جَرٌ، ولا فعلتُ منه مكسور الأول، كما كان في خفت ونمت، فيُنحَى بالألف نحو الكسرة كما نُحِي بالألف نحو الكسرة اللاحقة للفاء ثَمَّ، ففُرِّق بين ما فَعَلتُ منه مضموم الأول وبين ما فَعِلتُ منه مكسور الأول من ذوات الواو بأن أميل المكسور وحده.[4]

فإن كانت الألف لاما فإن الإمالة تحسن سواء كانت الألف منقلبةً عن واو أو عن ياء؛ لأنهم إذا أمالوا الألف المنقلبة عن الواو لاما في الاسم مع أنه غير مطرد فهم بإمالة المنقلبة عن الواو في الفعل المطرد إعلاله أجدر،

(١) هذه الموضع والذي يليه كتبهما الناسخ بزيادة ألف بعد الواو هكذا [يخلوا].

(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه (٤/ ١٢٨).

(٣) حرف السين مطموس فيما بين القوسين.

(٤) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه (٤/ ١٨٣).

ألا ترى أن الألف في: غزا تصير إلى الياء في: غُزِيَ وأَغْزَيْتُ[1]، وإذا حسنت الإمالة في الألف المنقلبة عن الواو فكيف ظنك بالألف المنقلبة عن الياء نحو: سَعِي ورَمِي.

فأما التأنيث في نحو: حُبلى وسُعدى وحُبارى فإنها وإن لم يعلم أصل فإنها مشبهة بالألف المنقلبة عن الياء في نحو: مولى ومرمى.[2]

وأما الإمالة للإمالة [3] فنحو: قرأت كتابي ونصبت عمادي فأمالوا الألف التي بعد التاء والدال لإمالة الألف التي قبلها؛ لأن الألف الممالة مقربة من الياء للانتحاء بها نحوها، فكما تميل الألف للياء ولِما كان من جنسها وهي الكسرة تميلها لِما قَرُبَ من الياء وانتُحِي به نحوَها.[4]

والحروف التي تمنع الإمالة سبعة: الصاد والضاد والطاء والظاء [نهاية اللوح:١٥٦] والغين والقاف والخاء، فهذه الحروف تمنع الإمالة إذا كان واحدٌ

---

(١) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد (٤/ ٢٨٢).

(٢) قال سيبويه:" ومما يميلون ألفه كل اسمٍ كانت في آخره ألف زائدة للتأنيث أو لغير ذلك، لأنها بمنزلة ما هو من بنات الياء...، فلما كانت في حروف لا تكون من بنات الواو أبداً صارت عندهم بمنزلة ألف رمى ونحوها". الكتاب لسيبويه (٤/ ١٢٠).

(٣) من ذلك عند القراء إمالة النون من: نأى لخلف عن حمزة والكسائي والراء من: رأى لابن ذكوان وصحبه، وكذا إمالة الألف الأولى من نحو: يتامى ونصارى وسكارى وأسارى وكسالى تفرد بها دوري الكسائي من طريق الضرير. ينظر: التيسير (ص:٢٤٤) وما بعدها، النشر في القراءات العشر (٢/ ٦٦)، ومنه كذلك إمالة بعض رؤوس الآي من غير ذوات الياء لإمالة ما قبلها وما بعدها من ذوات الياء. ينظر النشر (٣٤/٢).

(٤) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب – الاستراباذي (٢/ ٦٦٩)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (٢/ ٥٣٥).

منها قبل الألف والألف تليه[١]، نحو: صاعدٍ وضامنٍ [وطائفٍ وظالمٍ][٢] وقاعدٍ وغائبٍ وخامدٍ، وكذا حالها إن كان واحد منها بعد الألف نحو: ناصفٍ وناضبٍ[٣] وشاطبٍ[٤] وعاظلٍ وشاغلٍ وناقلٍ وباخلٍ، وكذا هي إن كانت بعد الألف بحرف نحو: قانصٍ وناهضٍ وناشطٍ وأغالظٍ ونابغٍ ونافقٍ وسالخٍ، وإنما منعت هذه السبعة الإمالة ؛لأنها مستعلية، وأنت بالمستعلي تذهب باللسان صُعُداً، والألف إذا خرجت من موضعها استعلت، فثقل عليهم التسفل في الاستعلاء فرفضوا الإمالة، فيجري الصوت على وتيرة واحدة.[٥]

فإن كان واحد من هذه الحروف قبل الألف بحرف وكان مكسورا لم يمنع الإمالة؛ لأنهم حينئذ كانوا يصوبون ألسنتهم من الاستعلاء منحدرين، والانحدار بعد الصعود أسهل عليهم من الإصعاد بعد الانحدار نحو: قِفافٍ وصِفافٍ، وكذلك إن كانت الكسرة في حرف قبل الحرف المستعلي فإنهم

(١) ينظر: المقتضب (٣/ ٤٦).

(٢) يوجد طمس خفيف في الكلمتين اللتين بين القوسين، وساعدني في التعرف عليهما أن سيبويه وابن يعيش مثلا بنفس الأمثلة السبعة في: الكتاب لسيبويه (٤/ ١٢٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥/ ١٩٥)، وكذا أبو حيان في ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٢/ ٥٢١) إلا أنه مثل للخاء بـ: خامل مكان: خامد.

(٣) الناضب البعيد، ينظر: أساس البلاغة (٢/ ٢٧٧).

(٤) شاطب المحل أي بعيد، وطريق شاطب أي مائل. ينظر: تاج العروس (٣/ ١٣٢).

(٥) قال المبرد معللا:" وَذَلِكَ أَنَّهَا حُرُوف اتَّصَلت من اللِّسَان بالحنك الْأَعْلَى، وَإِنَّمَا معنى الإمالة أَن تقرب الْحَرْف مِمَّا يشاكله من كسرة أَو يَاء فَإِن كَانَ الذي يشاكل الْحَرْف غير ذَلِك ملت بالحرف إِلَيْهِ، فَهَذِهِ الْحُرُوف منفتحة المخارج؛ فَلذَلِك وَجب الْفَتْح". المقتضب (٣/ ٤٦).

يُنزِّلون الكسرة قبل الحرف لجواز الإمالة منزلتها في الحرف المستعلي، نحو: مصباح ومقلاة، حتى كأنهم أمالوا: صِباحٍ وقِلاةٍ[1]، فإن كان شيء من هذه الحروف بعد الألف بحرفين نحو: مناشيط ومقاريض فإن بعضهم يميل لتراخي حرف الحلق، وليس بكثير[2]، ومنع أبو العباس من إمالة هذا النحو ألبتة، فقال في باب من الإمالة:" فإن كان المستعلي في كلمة مع الألف وكان بعدها حرف أو حرفان لم تكن إمالة، وذلك قولك: مساليخ، وصناديق فَإِن قلت: فَمَا قبل المستعلى مكسور، فَهَلا [نهاية الصفحة الأولى من اللوح:١٥٧]كَانَ هَذَا بِمَنْزِلَة قفاف وصفاف؟ فَمن أجل أَن المستعلي إِنَّمَا انحدرت عَنهُ، وَأَنت هَا هُنَا لَو كسرت لكنت مصعدا إِلَيْهِ".[3] وقد أمال بعض العرب هذا الذي أنكر إمالته، وحكاه سيبويه قال: "وقد قال قوم: المناشيط ممالا حيث تراخت وهي قليلة".[4] والذي ذهب إليه أبو العباس صحيح لو كانت الإمالة تجلب انحدارا بعد صعود، فأما والكسر والياء لازمتان قبل المستعلي فلا بد من الانحدار، فما كرهه من انحدار الإمالة موجود في الكسرة والياء اللتين هما إلى جنب المستعلي، وإذا بعُد المستعلي هذا البعد عن الألف وامتطيت الكسرة والياء بعده جازت الإمالة، والتفخيم أجود وأكثر.[5]

---

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب – ركن الدين الاستراباذي (٢/ ٦٧٢).

(٢) قال سيبويه:" وقد قال قوم: المناشيط حين تراخت وهي قليلة". الكتاب لسيبويه (٤/ ١٣٠).

(٣) النص للمبرد في المقتضب ينظر: المقتضب (٣/ ٤٧).

(٤) ينظر: الكتاب لسيبويه (٤/ ١٣٠).

(٥) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٤٥٥)، وشرح الشافية – ركن الدين ==

فأما الراء فلا [يخلو][1] أن يكون قبل الألف أو بعده، أو يكتنف الألف راءان، فإن كانت قبل الألف مفتوحة فإنها تمنع الإمالة، كما يمنع الحرف المستعلي وذلك نحو: راشد وراحم، لأن الراء لما فيها من التكرير يجري مجرى الحرفين، فصار كأن قبل الألف حرفين مفتوحين، ولو كان قبل الألف حرفان مفتوحان منعا الإمالة، فكذلك ما هو بمثابتهما.[2]

فإن كانت الراء بعد الألف فإنه لا [يخلو][3] من أن يكون بعدها حرف أو لا يكون، فإن لم يكن بعدها حرف وكانت مكسورة أملت نحو: من عُوارٍ، وإلى حمارٍ، فإن رفعت أو نصبت لم تُمِل[4]، فإن كان بعدها حرف غير مستعل أملت نحو: صارمٍ وقاربٍ وطاردٍ، فإن كان الحرف الذي بعد الراء مستعليا لم تمل، نحو: فارقٍ ومفاريقَ، والفرق بين هذا وبين: طاردٍ أن المستعلي في: فارقٍ بعد الألف، فلو أملت لكنت مصعدا بالحرف المستعلي بعد تصوُّبٍ بالإمالة، وأما: طاردٌ ونحوه فإن المستعلي قبل الألف [نهاية اللوح:١٥٧]، وأنت متصوِّبٌ بعد التصعد.

==

الاستراباذي (٢/ ٦٧٣).

(١) أثبتها الناسخ [يخلوا] بزيادة ألف بعد الواو، والصواب ما أثبته.

(٢) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٤٧٣).

(٣) وهنا أيضا أثبتها الناسخ [يخلوا] بزيادة ألف بعد الواو.

(٤) وكذا الحال عند بعض القراء، فقد أمال أبو عمرو ودوري الكسائي الألفات التي تقع قبل الطرف وبعدها راء مجرورة مثل: الدار والنار والأبصار وما شابه. ينظر: التيسير (ص:١٦٥).

فإن كان بين الراء والألف حرف نحو: قادر، فإن من العرب من يميل في حال الجر، ومنهم من ينصب، وإنما جازت [الإمالة] [١] في قولهم: من عُوارٍ كما جازت في: حمار، وكذا: من عَوارٍ؛ لأن الراء في كل هذا كحرفين مكسورين فتقوى بذلك على اجتلابها مجرورة [٢] كما قويت على منعها مرفوعة ومنصوبة في: هذا حمارٌ، ورأيت حمارا.

وأما قولهم: من قرارِك، فإنما أميل وغُلِّبت الراء المكسورة على المفتوحة[٣]، وإذا كانت الراء المكسورة تُغلَّبُ على الحرف المستعلي في: صاردٍ وطاردٍ كان تغليبها على الراء المفتوحة أولى؛ لأن أجمل أحوالها أن يكون بمنزلة الحرف المستعلي، وعلى هذا أميل قوله تعالى:﴿ قَوَارِيرَا۠ ﴾ [٤] مع كون الراء مفتوحة، لأن الراء الأولى غُلِّبت على الثانية فلم تَمنَع الثانية من الإمالة.[٥]

---

(١) بعض حروف الكلمة التي بين القوسين مطموس.

(٢) قال ابن خالويه في الحجة:" فالحجة لمن أماله: أن للعرب في إمالة ما كانت الراء في آخره مكسورة رغبة ليست في غيرها من الحروف للتكرير الذي فيها، فلما كانت الكسرة للخفض في آخر الاسم، والألف قبلها مستعلية أمال ما قبل الألف، لتسهل له الإمالة، ويكون اللفظ من وجه واحد". الحجة في القراءات السبع (ص: ٦٦).

(٣) أمال أبو عمرو والكسائي كبرى، وحمزة وورش صغرى، الألف الواقعة بين راءين بشرط أن تكون الراء الأخيرة مكسورة، وقد وقع ذلك في ثلاثة ألفاظ فقط في القرآن، وهي: الأبرار – الأشرار – قرار معرفا ومنكرا. ينظر: التيسير (ص:١٦٥).

(٤) بعض آية من سورة [النمل: ٤٤].

(٥) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب – ركن الدين الاستراباذي (٢/ ٦٧٥)

وأما الحروف فلا تمال نحو: حتى ولا وإلى وعلى؛ لأن الإمالة ضرب من التصرف، وأكثر الغرض فيها إذا جاءت في الألفات أن يدل على أن أصلها ياءٌ، والحروف لا يتصرف فيها، ولا تكون ألفاتها منقلبة عن ياء ولا واو، فأما إذا سميت بها شيئا فإنك تميلها لدخولها في جملة الأسماء(١)، وأما: بلى فأميل لأنه اكتسى تمكنا بأن أغنى غناء الجملة(٢)، تقول: أليس زيد عندك؟ فيقول المجيب: بلى، فيتم الكلام به، وكذا: يا لما وقع موقع الفعل في النداء، صار: يا زيد كَ: رَمَى، فأميل وإن كان لا يمال نحوه(٣).

وأما: ذا للإشارة فيمال لأنه اسم(٤)، و: ما لا تمال في حال كونها اسما؛ لأنها قد تكون حرفا، ثم إذا كانت اسما فهي أشبه المبنيات بالحرف

(١) قال ركن الدين:" اعلم أن الحروف لا تمال؛ لأنه لا أصل لألفاتها فتمال لمناسبة، فإن سمي بالحروف كان حكمها حكم الأسماء في جواز الإمالة وعدم جوازها". شرح شافية ابن الحاجب – ركن الدين الاستراباذي (٢/ ٦٧٩) وانظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٤٧٣).

(٢) ينظر: شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٤/ ٣٦) والتصريح بمضمون التوضيح في النحو (٢/ ٦٥١).

(٣) قال ابن يعيش:" وأمّا "يا" في النداء، فإنّه حرفٌ، والقياسُ أن لا يمال كأخواته، إلَّا أنّه لمّا كان نائبًا عن الفعل الذي هو: أُنادي وأَدْعُو، وواقعًا موقعَه، أمالوه ". شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٢٠٦)، وانظر: الكناش في فني النحو والصرف (٢/ ١٥٦).

(٤) قال في شرح المفصل:" وإنّما جازت إمالتُه، وإن كان مبنيًّا غير متمكّن من قبل أنّه يُشابِه الأسماء المتمكّنة من جهةِ أنّه يوصَف، ويوصَف به، ويُثنَّى، ويُجمع، ويُصغَّر، فساغت فيه الإمالةُ كما ساغت في الأسماء المعربة المتمكّنة". شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٢٠٦)، وانظر: الكناش في فني النحو والصرف (٢/ ١٥٦).

لامتناعها من أن تستقل بنفسها[1]، وذا أقوى منها؛ لأنه يستقل بنفسه، تقول[نهاية الصفحة الأولى من اللوح:١٥٨]: جاءني ذا، ورأيت ذا، ومررت بذا، وله تَصرُّفٌ آخر، وهو أنك تصفه، وليس [ذلك إمالة][2].

وأما: [حروف] [3] المعجم نحو: با، تا، ثا فأميلت؛ لأجل أنها أسماء مبنية [4]، وهي وإن كانت لا تُشتَق ولا يتصرف فيها، فإنها ليست حروفا[5].

وأما قولهم: افعل كذا وكذا إما لا فإنما أميلت لا وإن كانت حرفا لإنها نابت مناب جملة محذوفة، إذ التقدير: افعل كذا وكذا إما لا تفعل كذا، فلما نابت مناب الجملة أميلت[6] كما أميلت يا في: يا زيدُ لنيابتها على الفعل.

وأما حتى فإمالتها خطأ[7]؛ لأنها حرف وليست بنائبة عن جملة في موضع ما فتمال، ولعل من أمالها رأى الألف رابعة مكتوبة بالياء أسوة سائر

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٢٠٧).

(٢)حرف الكاف من: ذلك، وحرف: اللام من: إمالة مطموسان.

(٣) الحاء والراء مطموستان فيما بين القوسين.

(٤) أمال القراء من الحروف المقطعة في فواتح السور حروف: (حي طهر) في سبع عشرة سورة، وتفصيل ذلك تلقاه في: النشر في القراءات العشر (٢/ ٦٦).

(٥) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي (٣/ ٢٨).

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٢٠٥).

(٧) لعل المصنف رحمه الله تأثر بقول سيبويه:" ومما لا يميلون ألفه: حتى وأما، وإلا، فرقوا بينها وبين ألفات الأسماء نحو حبلى وعطشى". الكتاب لسيبويه (٤/ ١٣٥)، فحكم بتخطئة الإمالة، وقد خالفه في ذلك أبو حيان فقال في ارتشاف الضرب:" وأما: حتى فالعامة فيها على الفتح، وحكى ابن مقسم: الإمالة فيها عن بعض أهل نجد، وأكثر أهل اليمن، وأمالها حمزة، والكسائي إمالة لطيفة". ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٢/ ٥٣٨)، وقول أبي حيان:" وأمالها حمزة، والكسائي ==

الياءات في الأسماء والأفعال فأمالها، وليست الألف في: حتى كالألف في الأسماء والأفعال؛ لأنها لا يعرف لها أصل، وقال أبو الفتح: "وحقها أن تكتب بالألف قال: وأظنني رأيت حتى مكتوبة بالألف بخط أبي العباس محمد بن يزيد[١]".[٢]

وأما: العجّاج والحجّاج وما يجري مجراهما من الأسماء الأعلام فإمالتها لا يقاس عليها، إذ لا موجب لها[٣]، وإنما يُعَد ذلك من التغييرات التي تلحق الأسماء الأعلام.

==

إمالة لطيفة". غير مسموع عند القراء، فلا يميلها أحد منهم، قال الإمام الداني:" ...، وَكَذَلِكَ مَا أشبهه مِمَّا هُوَ مرسوم فِي الْمَصَاحِف بِالْيَاءِ مَا خلا خمس كلم وَهن: حَتَّى ولَدَى وعلى وإِلَى ومَا زكى فانهن مفتوحات باجماع". التيسير في القراءات السبع (ص: ١٥٨).

(١) النص في المنصف بهذه الصفة:" وكذلك أيضا لو كتبت: حتى بالألف قياسا على: كلا لكان صوابا، ولكل علة قائمة. وأحسبني رأيت: حتى بالألف بخط أبي العباس". المنصف لابن جني، (ص: ١٢٤).

(٢) أسند الداني:" ...حدثنا أبو عبيد قال: (على ولدى وإلى) كتبن جميعا بالياء، وأما (حتّى) فالجمهور الأعظم بالياء ورأيتها في بعض المصاحف بالألف". قال أبو عمرو: وقد رأيتها أنا في مصحف قديم كذلك بالألف، ولا عمل على ذلك لمخالفة الإمام ومصاحف الأمصار". المقنع في رسم مصاحف الأمصار (ص: ٧١).

(٣) قال ابن الأنباري: وكذلك قالوا "العجَّاج، والحجَّاج" بإمالة الألف وإن كان قياسها أن لا تمال؛ لعدم شرط الإمالة من الياء والكسرة". الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٣٢٨)، وانظر: توجيه اللمع (ص: ٦١٣).

تم الكتاب بحمد الله ومنه وحسن توفيقه، وفرغ من تحريره الراجي فضل الله وعفوه....[1] يوم الجمعة وقت الأصيل في شهر ربيع الآخر من شهور سنة إحدى وتسعين وخمسمائة هجرية، حامدا الله ومصليا على نبيه محمد وعترته الطاهرين. [نهاية اللوح:١٥٨، وهو نهاية المخطوط.]

(١) الاسم كاملا مطموس لم يظهر منه إلا كلمة (بن) قبل نهاية الاسم.

الخاتمة

الحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد،

فقد اجتهدت ما وسعني الجهد في دراسة وتحقيق هذا الجزء من كتاب: (شرح اللمع للمهاباذي)، وحاولت إخراج نصه وتنقيحه بالصورة اللائقة، والتعليق على بعض مسائله ليستفاد منه، خدمة للتراث اللغوي الذي تركه العلماء الأسلاف، وقياما ببعض الحق للغة الخالدة علينا كباحثين، وقد كان من أبرز نتائج هذا البحث ما يلي:

- ما ذكرته كتب التراجم عن المهاباذي وسيرته نزر يسير.
- القطع بالأدلة العلمية أن هذا الشرح للمهاباذي.
- أبرز شيوخ المهاباذي المعروفين هو عبد القاهر الجرجاني.
- للمهاباذي مكانة علمية كبيرة، يظهر ذلك من خلال نقول الكثيرين عنه كأبي حيان والسيوطي وغيرهما.
- ليس للمهاباذي منهج ثابت في شرحه، ومن المآخذ عليه عدم اعتنائه بنّصّ اللمع، ولا بشواهده.
- جاءت آراء المهاباذي موافقة لآراء المدرسة البصرية في الغالب الأعم.
- من مميزات شرح المهاباذي أنه مضبوط بالشكل، مكتوب بخط جميل.

والحمد لله رب العالمين أولا وآخرا وظاهرا وباطنا.

المراجع

١) ارتشاف الضرب من لسان العرب، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٢) أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، دار النشر: دار الأرقم - بيروت- ط: الأولى، تحقيق: بركات يوسف هبود، ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م.

٣) الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة ١٤٠٨ هـ.

٤) الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، الناشر: دار العلم للملايين، ط: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م.

٥) إنباه الرواة على أنباه النحاة. للوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي القاهرة. الكتب الثقافية بيروت، ط: الأولى ١٤٠٦هـ /١٩٨٦ م.

٦) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري النحوي، دار النشر: دار الفكر - دمشق، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

٧) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار النشر: دار الجيل – بيروت – ط: ٥، ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م.

٨) إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي. تحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني. دار الغرب الإسلامي. بيروت. ط: الأولى .١٤٠٨ هـ /١٩٨٧ م.

٩) البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر، بيروت، ط: ١٤٢٠ هـ.

١٠) البديع في علم العربية للمبارك الشيباني ابن الأثير. الجزء الأول: تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين. الجزء الثاني: تحقيق: د. صالح حسين العايد. جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط: الأولى. ١٤٢١ هـ.

١١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار النشر: المكتبة العصرية – لبنان / صيدا، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.

١٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤٢٢ هـ.

١٣) التصريح بمضمون التوضيح: خالد الأزهري، تحقيق: عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط / ١. ١٤١٣ هـ.

١٤) التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسّيّ، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط: الأولى ،١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

١٥) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحب الدين محمد بن يوسف، ناظر الجيش، تحقيق: أ.د: علي محمد فاخر ومجموعة. دار السلام. ط: ١، ١٤٢٨ هـ- ٢٠٠٧ م.

١٦) تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، دار النشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت٢٠٠١ م، ط: الأولى، تحقيق: محمد عوض مرعب.

١٧) توجيه اللمع، المؤلف: أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، الناشر: دار السلام – مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م. عدد الأجزاء: ١

١٨) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي تحقيق: أ.د. عبد الرحمن علي سليمان دار الفكر العربي. مصر. ط: الأولى .١٤٢٢ هـ /٢٠٠١ م.

١٩) التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق د: حاتم الضامن، مكتبة الرشد، الأولى:٢٠١١م، عدد الأجزاء:١

٢٠) جامع البيان في القراءات السبع، لعثمان بن سعيد بن عثمان ابن عمر أبي عمرو الداني، الناشر: جامعة الشارقة – الإمارات (أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة) ط: الأولى ،١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٢١) جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠ م، عدد الأجزاء: ٢٤

٢٢) الجمل في النحو، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م، عدد الأجزاء: ١

٢٣) الحجة في القراءات السبع، المؤلف: الحسين بن أحمد بن خالويه، (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: د. عبد العال مكرم، الناشر: دار الشروق – بيروت، الرابعة، ١٤٠١ هـ، عدد الأجزاء: ١

٢٤) الخصائص لابن جني، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، لبنان ط: ١، ١٤٢١ هـ.

٢٥) روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، للميرزا محمد باقر الموسوي، الدار الإسلامية، بيروت، ط: الأولى ،١٤١١هـ / ١٩٩١م.

٢٦) السبعة في القراءات، لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، دار النشر: دار المعارف – مصر – ط: الثانية، تحقيق: شوقي ضيف، ١٤٠٠ هـ.

٢٧) سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي. دار القلم. دمشق. ط: الأولى .١٤٠٥ هـ /١٩٨٥ م.

سلم الوصول إلى طبقات الفحول، المؤلف: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ«حاجي خليفة» (المتوفى ١٠٦٧ هـ)، المحقق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان

أوغلو، تدقيق: صالح سعداوي صالح، الناشر: مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، عام النشر: ٢٠١٠ م، عدد الأجزاء: ٦ .

٢٨) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لعبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط: العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

٢٩) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، عدد الأجزاء: ٤

٣٠) شرح المفصل للزمخشري، المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، المعروف بابن يعيش (المتوفى: ٦٤٣هـ) قدم له: الدكتور إميل يعقوب، الكتب العلمية، بيروت – الأولى،٢٠٠١ م، عدد الأجزاء: ٦.

٣١) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي. دار الكتب العلمية بيروت. ط: ١، ١٤٢٩ هـ- ٢٠٠٨ م.

٣٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. الناشر: دار العلم للملايين – بيروت. ط: الرابعة ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧ م.

٣٣) علل النحو لمحمد بن عبد الله بن العباس، ابن الوراق تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، السعودية: ١، ١٤٢٠ هـ ،١٩٩٩ م.

٣٤) فتح الوصيد في شرح القصيد، علم الدين السخاوي، علي بن محمد (ت:٦٤٣هـ)، تحقيق د. مولاي محمد الإدريسي، مكتبة الرشد، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥م عدد الأجزاء:٤.

٣٥) الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، ليوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبي القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، الناشر: مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٣٦) الكتاب لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه. تحقيق: عبد السلام محمد هارون دار الكتب العلمية بيروت، ط: ٣، ١٤٠٨هـ.

٣٧) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٣ -١٩٩٢م.

٣٨) الكشف عن الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، أبو محمد مكي بن أبي طالب، دار الحديث بالقاهرة، ٢٠٠٧م، عدد الأجزاء:٢.

٣٩) الكنز في القراءات العشر، عبد الله بن عبد المؤمن الواسطيّ المقرئ تاج الدين (المتوفى: ٧٤١هـ)، المحقق: د. خالد المشهداني، مكتبة الثقافة - القاهرة: الأولى، ٢٠٠٤ م، عدد الأجزاء: ٢

٤٠) اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: د. عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط: الأولى ، ١٤١٦ هـ- ١٩٩٥ م.

٤١) لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ، عدد الأجزاء: ١٥

٤٢) اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: فائز فارس. الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت، عدد الأجزاء: ١

٤٣) المبسوط في القراءات العشر، لأحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابورّيّ، أبي بكر، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق ،١٩٨١ م.

٤٤) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٩ هـ.

٤٥) المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط: ١، ٢٠٠٠ م.

٤٦) المخصص لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده. تقديم: د. خليل إبراهيم جفال. دار إحياء التراث العربي. بيروت. ط: الأولى: ١٤١٤هـ /١٩٩٦ م.

٤٧) المرتجل (في شرح الجمل)، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (٤٩٢ – ٥٦٧ هـ)، تحقيق ودراسة: علي

حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق)، الطبعة: دمشق، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م، عدد الأجزاء: ١

٤٨) المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، ط: الثانية ،١٤٢٢ هـ ،٢٠٠١ م.

٤٩) المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، تحقيق أ.د حسن هنداوي دار القلم دمشق ط: الأولى ١٤٠٧ هـ.

٥٠) معاني القرآن للأخفش، المؤلف: أبو الحسن المجاشعي بالولاء، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م، عدد الأجزاء: ٢.

٥١) معاني القرآن، المؤلف: يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، المحقق: أحمد النجاتي، محمد النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى.

٥٢) معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ط: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

٥٣) معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموي أبي عبد الله، الناشر: دار الفكر – بيروت.

٥٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت ١٤١٦هـ.

٥٥) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط: الأولى ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٥٦) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المؤلف: بدر الدين محمود بن أحمد العيني (المتوفى ٨٥٥ هـ)، تحقيق: د. علي محمد فاخر، وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة - مصر -الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م، عدد الأجزاء: ٤.

٥٧) المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، دار النشر: عالم الكتب. بيروت، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. القاهرة ١٣٩٩ هـ.

٥٨) المقنع في رسم مصاحف الأمصار، المؤلف: عثمان بن سعيد الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، المحقق: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، عدد الأجزاء: ١.

٥٩) الممتع الكبير في التصريف، لعلي بن مؤمن بن محمد، الحضْرَمي الإشبيلي، أبي الحسن المعروف بابن عصفور، تحقيق: فخر قباوة، الناشر: مكتبة لبنان، ط: الأولى ،١٩٩٦ م.

٦٠) المنصف لابن جني: تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية لبنان، ط: ١: ١٤١٩ هـ.

٦١) الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت:٤٤٤هـ)، تحقيق: د/ محمد شفاعت رباني، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، عدد الأجزاء: ٢.

٦٢) نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، المؤلف: أبو القاسم عبد الرحمن ابن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ – ١٩٩٢ م، عدد الأجزاء: ١.

٦٣) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، ط: الثالثة، هـ – ١٩٨٥ م.

٦٤) النشر في القراءات العشر، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣ هـ)، المحقق: علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ)، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى، عدد الأجزاء: ٢.

٦٥) نكث الهميان في نكت العميان، المؤلف: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ) علق عليه: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م، عدد الأجزاء: ١.

٦٦) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة باستانبول: ١٩٥١ م، أعادت طبعه دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان.

٦٧) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي، دار النشر: المكتبة التوفيقية – مصر، تحقيق: عبد الحميد هنداوي.

٦٨) الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار النشر: دار إحياء التراث، بيروت ، ١٤٢٠ هـ- ٢٠٠٠ م.

٦٩) الوسيلة إلى كشف العقيلة، علم الدين السخاوي، تحقيق: د/ مولاي محمد الإدريسي، مكتبة الرشد، الطبعة الثالثة:٢٠٠٥م، عدد الأجزاء:١.

٧٠) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت.

٧١) يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، لأبي منصور عبد الملك ابن محمد بن إسماعيل الثعالبي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت/لبنان – ط: الأولى، تحقيق: د. مفيد محمد قمحية، ١٤٢٠ هـ.